

الباب الثاني

ملف التقرير

السودان وتتابع الضغوط الدولية

■ تداعيات أزمة محاكمة البشير

د. حمدي عبد الرحمن على النظام السوداني

■ تحولات مواقف الأطراف الدولية والإقليمية

د. محمد عاشور مهدي بعد قرار المحكمة

■ أزمات السودان وتحديات أمن المنطقة العربية د. حسن الحاج علي

تداعيات أزمة محاكمة البشير على النظام السوداني



أ.د. حمدي عبد الرحمن

أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة وزايد

ملخص الدراسة

إن القراءة الواعية لحدث صدور مذكرة اعتقال الرئيس السوداني عمر البشير تُخرجه عن أبعاده القانونية المزعومة لتضعه في سياق أجندة أمريكية - غربية تسعى إلى إعادة تشكيل السودان وجواره الجغرافي فكاً وتركيباً، بما يخدم مصالح هذه القوى. لاسيما وأن المحكمة الدولية -صاحبة الادعاء في هذه القضية- تُعد جزءاً من آليات النظام العالمي الجديد، الذي بات يفرض رؤيته الأمريكية على قضايا السلم والأمن الدوليين.

ومما يؤكد هذه الرؤية أن السودان نفسه قد عانى من حرب أهلية ممتدة في الجنوب، بدأت مرحلتها الأولى قبل الإعلان عن استقلاله عام ١٩٥٦م، ووضعت أوزارها من خلال عملية تفاوضية شاملة انتهت باتفاق عام ٢٠٠٥م. وعلى الرغم من أن عدد ضحايا حرب الجنوب يتجاوز بكثير حالة دارفور، فإن أحداً لم يتحدث عن إبادة جماعية أو جرائم حرب.

ومن الواضح أن محاولات المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية السيد لويس مورينو أوكامبو التصعيدية إزاء المشتبه بهم تكشف عن حقيقتين: أولهما: الفشل في إقناع الدول بتسليم المشتبه بهم. وثانيهما: عدم وجود دعم دولي للاعتقال في ظل السعي لتحقيق السلام من خلال التفاوض في الصراعات القائمة.

وأياً ما كان الأمر، فإن هذا القرار في توقيته -وبغض النظر عن جوانبه القانونية- يمثل سابقة خطيرة في النظام الدولي؛ حيث إنه ينتهك مبدأ حصانة رؤساء الدول، وهو ما قد يؤدي إلى مزيد من الفوضى في العلاقات الدولية. كما أنه ساهم في إحداث مزيد من الغموض، وعدم الوضوح إزاء مستقبل وتفاعلات الصراعات التي يشهدها المجتمع السوداني، لاسيما طبيعة العلاقة بين الشمال والجنوب طبقاً لاتفاق السلام الشامل الموقع بينهما عام ٢٠٠٥م.

ولعل من المأمول في ظل استمرار تعقيد وتشابك مكونات البنية الصراعية في السودان أن يتحقق سيناريو وحدة السودان وتكامله، دون الانزلاق إلى مسار العنف السياسي، والحرب الأهلية مرة أخرى. بيد أن مسئولية الأطراف السودانية في الداخل والمجتمع الدولي بأسره تُعد محورية، وتتطلب بذل مزيد من الجهد والإرادة لتجنب سيناريوهات الفك والتركيب في المجتمع السوداني.

تداعيات أزمة محاكمة البشير على النظام السوداني



أ.د. حمدي عبد الرحمن

أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة وزايد

مقدمة:

إن القراءة الواعية لحدث صدور مذكرة اعتقال الرئيس البشير تخرجه عن أبعاده القانونية المزعومة لتضعه في سياق أجندة أمريكية وغربية تسعى إلى إعادة تشكيل السودان وجواره الجغرافي فكاً وتركيباً بما يخدم مصالح هذه القوى. فالأمر إذًا يتجاوز شخص الرئيس البشير ليطرح قضية الوطن السوداني ككل. فمعلوم أن المحكمة الدولية جزء من آليات النظام العالمي الجديد بعد ١١ سبتمبر، والذي يفرض رؤيته الأمريكية على قضايا السلام والأمن في العالم.

لقد عانى السودان نفسه من حرب أهلية ممتدة في الجنوب، بدأت مرحلتها الأولى قبل الإعلان عن استقلاله عام ١٩٥٦م، ووضعت أوزارها من خلال عملية تفاوضية شاملة انتهت باتفاق عام ٢٠٠٥م. وعلى الرغم من أن عدد ضحايا حرب الجنوب يتجاوز بكثير حالة دارفور؛ فإن أحدًا لم يتحدث عن إبادة جماعية أو جرائم حرب. وفي الصومال نجد غياب الدولة منذ عام ١٩٩١م، ودخول المجتمع الصومالي حالة من التراجيديا التي تتكرر فصولها دون إرادة حقيقية من المجتمع الدولي للتحرك.

ومن اللافت للنظر حقًا أن المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية السيد لويس مورينو أوكامبو حاول في الآونة الأخيرة أن يتبنى لغة خطاب تصعيدية وهجومية إزاء المشتبه فيهم، وربما يُعزى ذلك لأمرين: أولهما الفشل في إقناع كثير من الدول بتسليم المشتبه بهم. وثانيًا عدم وجود دعم دولي للاعتقال في ظل السعي لتحقيق السلام من خلال التفاوض في الصراعات القائمة. ولعل ذلك يفسر سر الحملة التي يقودها المدعي العام من أجل القبض على زعماء التمرد في أوغندا، والمتهمين بارتكاب جرائم حرب في دارفور، بمن فيهم الرئيس البشير نفسه.^(١)

وستحاول هذه الورقة -من خلال تبني منهج التحليل الاستراتيجي- التركيز على تداعيات وتأثيرات أزمة المحاكمة على الداخل السوداني، وذلك من خلال أربعة محاور أساسية:

المحور الأول: ويتناول طريقة استجابة النظام الحاكم للأزمة وطريقة إدارتها.

(1) Victor Peskin, Caution and Confrontation in the International Criminal Court's Pursuit of Accountability in Uganda and Sudan, Human Rights Quarterly - Volume 31, Number 3, August 2009, pp. 655-691. and Gaeta Does, President Al Bashir Enjoy Immunity from Arrest?, Journal of International Criminal Justice, 7, no. 2 (2009): 315-332.

بحق الرئيس البشير على الاعتبارات الآتية: (1)

- السودان ليس طرفاً في نظام روما المنشئ لمحكمة الجنايات الدولية، وعليه فإنه ليس ملزماً بأية قرارات تصدر عن هذه المحكمة.

- أن المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية السيد أوكامبو لم يقيم بأية تحقيقات نزيهة؛ حيث إنه لم يقيم أبداً بزيارة السودان، بل اعتمد على ادعاءات وأقوال مرسلة، واستند في غالب الأحيان على تقارير تصدر عبر شبكة الإنترنت.

- أن مجلس الأمن الدولي كعادته يكيل دوماً بمكيالين؛ حيث أحال قضية دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية، في حين أغمض الطرف عن دول أخرى مسؤولة عن ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في العراق والأراضي الفلسطينية المحتلة. وهذا يعني أن قرار اعتقال الرئيس البشير أمر له طبيعة سياسة خالصة، ولا علاقة له بالعدالة الدولية.

- يمتلك السودان جهازاً قضائياً مستقلاً ونزيهاً، وبمقدوره أن يتعامل مع كافة الاتهامات الجنائية ضد أي شخص، وذلك بدرجة عالية من الكفاءة والمهنية.

- يسهم قرار اعتقال الرئيس البشير في عرقلة جهود تحقيق السلام في السودان، ولاسيما تنفيذ اتفاق السلام الشامل في الجنوب، واتفاق سلام في دارفور.

وأما على مستوى التحرك العملي فقد قامت الحكومة السودانية بتشكيل لجنة رفيعة المستوى برئاسة النائب الأول لرئيس الجمهورية السيد سيلفاكير لوضع

المحور الثاني: ويتناول مواقف القوى السياسية والأطراف الفاعلة في النظام السياسي السوداني من قضية المحاكمة؛ حيث يصبح التساؤل الرئيس هو: ما هي المصالح والأهداف التي تفسر مواقف وسياسات هذه القوى الأساسية؟

المحور الثالث: ويسعى لاستشراف آفاق المستقبل السوداني من خلال وضع ثلاثة سيناريوهات محتملة.

أما المحور الرابع فإنه يطرح مجموعة من التوصيات والمقترحات التي تعتمد على تحليل التكلفة والمنفعة وفقاً لمفردات التحليل الاستراتيجي.

ومع الاعتراف بصعوبة وتعقد أزمات السودان، والاستقطاب

الشديد بين قوى الداخل والخارج؛ فإن غاية التحليل هنا تركز على الجوانب الداخلية لأزمة المحاكمة، مع محاولة فهم ردود الأفعال والمواقف والسياسات الرسمية من قبل النظام الحاكم وقوى المعارضة الأساسية.

ولاستكمال معالم التصور الاستراتيجي فإن الدراسة تحاول تقديم رؤية استشرافية لمستقبل الدولة والمجتمع في السودان، مع تحديد إمكانيات الحركة والتعامل طبقاً لهذه التصورات المحتملة.

أولاً: الموقف الرسمي:

اتخذت حكومة الوحدة الوطنية في السودان موقفاً صلباً لا هوادة فيه إزاء قرار اعتقال الرئيس البشير؛ إذ تم رفض جميع الاتهامات الموجهة للرئيس السوداني، باعتبارها منحازة وذات أغراض سياسية، ولا تستند إلى أدلة صحيحة. واعتمد الموقف الرسمي السوداني في رفضه لقرار المحكمة الجنائية الدولية

(1) Godfrey Musila, Beyond the Al Bashir Arrest Warrant: Legal and Diplomatic options For Sudan, Pretoria: ISS, April 2009. And see also: Issaka k. Souare, udan: What Implications for President Al-Bashir's Indictment by the ICC?, Pretoria: Institute of Security Studies, situation Report, 25 September 2008.

العربي والإقليمي حول السودان وقيادته الشرعية. وقد حاولت الدبلوماسية السودانية جاهدة في هذا المسار التأكيد على أمرين متلازمين:

أولهما أن توقيت قرار محاكمة البشير ليس مناسباً؛ حيث إن ذلك قد يؤدي إلى انهيار اتفاق السلام الشامل في الجنوب، ويزيد الأمور توتراً في دارفور.

وثانياً: التأثير سلباً على جهود حكومة الوحدة الوطنية في السودان تجاه عملية التسوية السلمية في دارفور.^(٢)

أما **المسار الثاني** فإنه حاول الاستفادة من هذا الحشد الدولي المناصر للسودان في محاولة إعمال نص المادة ١٦ من نظام روما، والتي تخوّل لمجلس الأمن الدولي تجميد قرار المحكمة لمدة عام قابل للتجديد. وقد بدأ التحرك العربي والإفريقي حتى قبيل صدور مذكرة التوقيف في ٤ مارس ٢٠٠٩م؛ حيث تشكل وفد عربي إفريقي لزيارة الأمم المتحدة والتفاوض بشأن تأجيل قرار المحاكمة. بيد أن هذه المحاولات باءت بالفشل نتيجة الرفض الغربي لها، ولاسيما من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا.

ويتمثل **المسار الثالث**: الذي انتهجته الحكومة السودانية في تفعيل نظام العدالة الوطنية، أي الولوج إلى الشق القانوني والجنائي للأزمة، وهو ما يعني تجريد المحكمة الجنائية الدولية من أسلحتها. وبالفعل تم الإعلان عن محاكمة عدد من المشتبه بهم في ارتكاب جرائم حرب في دارفور، وكان من بين هؤلاء علي كوشيب الذي ورد اسمه في لائحة الاتهام الأولى للمحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بقضية دارفور.

وقد أكد المدعي العام السوداني لجرائم الحرب في دارفور عدم إفلات أي شخص من المحاكمة، على الرغم من الصعوبات التي تواجه عمل اللجنة الخاصة بالتحقيق في جرائم دارفور.

الخطط السياسية والقانونية اللازمة للتعامل مع الأزمة التي أثارها قرار اعتقال الرئيس البشير. ومن اللافت للنظر حقاً أن الموقف السوداني الذي عمد إلى حشد التأييد العربي والإفريقي بالأساس قد أكد على التداعيات الخطيرة التي يمكن أن تترتب على تنفيذ مثل هذا القرار؛ باعتبارها سابقة خطيرة في التعامل الدولي التي يتم فيها اتهام رئيس دولة وهو في منصبه.

وأقدمت الحكومة السودانية في أعقاب صدور أمر توقيف الرئيس البشير على اتخاذ قرار مثير للجدل يقضي بطرد ثلاث عشرة منظمة إغاثة إنسانية عاملة في دارفور، بحجة أنها تضرّ بالأمن القومي؛ حيث اتهمت هذه المنظمات بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية. وفي نفس الوقت قرر السودان نقل مهام الإغاثة في دارفور إلى منظمات وطنية سودانية. وهو ما يعني «سودنة» أعمال الإغاثة بالكامل في دارفور، على أن يتم ذلك في غضون عام واحد.^(١)

والمتابع لتطور الموقف السوداني الرسمي من أزمة اعتقال البشير يجد أن إدارة هذه الأزمة اعتمدت على انتهاج أربعة مسارات متوازية في وقت واحد، مع التأكيد في جميع الحالات على رفض القرار الدولي، بل والاستخفاف به، كما تعكس لغة الخطاب السياسي الرسمي السوداني.

المسار الأول: والذي حاول من خلاله النظام السوداني الاستفادة من التأييد العربي والإفريقي وبعض الأطراف الدولية الأخرى لإظهار أنه وقع ضحية تأمر سياسي، وإن جاء تحت ستار قانون دولي. اتضح هذا التحرك من زيارات الرئيس البشير لعدد من العواصم العربية والإفريقية.

ويبدو أن القصد من التحرك السوداني على هذا المسار هو تجاوز أزمة المحاكمة، وإظهار مدى الالتفاف

(٢) محمد أبو الفضل، المحكمة الجنائية والخيارات السودانية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٥، أبريل ٢٠٠٩م.

(١) د. حمدي عبد الرحمن، جريشن والهجوم الأمريكي على السودان، جريدة العرب القطرية، ٢٢ مارس ٢٠٠٩م.

القرار وليس في طبيعة القرار نفسه أو مصير رئيس الدولة.^(١)

فتمة مخاوف من انهيار اتفاق السلام الشامل الذي أنهى الحرب الأهلية في الجنوب عام ٢٠٠٥م؛ إذ إن الحركة الشعبية تمتلك في أيديها -بمقتضى هذا الاتفاق- زمام المبادرة من خلال حق تقرير المصير للجنوب في استفتاء عام يُجرى عام ٢٠١١م. وعليه فإنه ليس من مصلحتها التخلي عن شريك الحكم (المؤتمر الوطني بزعامة البشير) في هذه المرحلة الحرجة التي يمر بها السودان.

وربما يؤكد هذا المنحى قيام الحركة بإصدار تصريحات ومواقف متباينة؛ ذهب بعضها إلى حد المطالبة بتسليم البشير، في حين أكد قادة آخرون على ضرورة رفض مذكرة التوقيف الدولية بحق رئيس الدولة؛ حيث إنها ستفتح المجال واسعاً أمام التدخل الخارجي في شؤون السودان، وهو ما قد يعرقل مسيرة العملية السلمية في الجنوب.

أما حزب المؤتمر الشعبي المعارض بزعامة الدكتور حسن الترابي فقد ذهب -في شطط معارضته للنظام الحاكم- إلى حد المطالبة بتسليم الرئيس البشير لمحكمة الجنايات الدولية. وقد أشار الترابي غير مرة إلى قانونية وعدالة المحكمة الدولية، وهو ما يعني ضرورة تعاون الدولة السودانية معها.

وقد ارتكز موقف المؤتمر الشعبي على أمرين متلازمين:

أولهما أن رفض السودان التعاون مع المحكمة قد يؤدي إلى نقل ملف تنفيذ قرار المحاكمة إلى مجلس الأمن، وقد تسعى بعض القوى الدولية الفاعلة إلى استخدام القوة من أجل تنفيذه. ويعني ذلك إمكانية تكرار السيناريو العراقي في السودان.

(١) أبو بكر حسن الباشا، قرار اعتقال البشير.. التداعيات المحتملة والمخرج المتاح في:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/1003C637-E4D5-4948-A0DA-5AB1CA20D565.htm>

أما المسار الرابع: الذي سلكته الحكومة السودانية فيتمثل في محاولة حشد التأييد الداخلي حول قيادة البشير، في نفس الوقت الذي تعمل فيه جاهدة على التوصل لتسوية سلمية في دارفور. ففي أكتوبر عام ٢٠٠٨م أطلق الرئيس البشير من مدينة كنانة مبادرة أهل السودان التي تعتمد على التفاوض والحوار كأساس لحل أزمة دارفور، كما أنها لا تتعارض مع الاتفاقات الموقعة سابقاً، ولاسيما اتفاق سلام دارفور في أبوجا. وفي فبراير ٢٠٠٩م قبلت الحكومة بالوساطة القطرية، وعقدت اجتماعاً مع فصائل حركة العدل والمساواة في الدوحة؛ حيث وُقِع اتفاق حسن النوايا بين الطرفين، على أن صدور مذكرة اعتقال البشير قد أفضى إلى تعقيد الأمور، وهو ما دفع بالمفاوضات إلى طريق مسدود.

ثانياً مواقف القوى السياسية:

تباينت مواقف القوى السياسية السودانية من قرار الجنائية الدولية القاضي باعتقال الرئيس البشير. فقد أجمع البعض على ضرورة رفض القرار، وتأييد المساعي الحكومية الرامية إلى تجاوز تداعياته الخطيرة على المشهد السوداني، في حين طالب البعض الآخر بضرورة إبداء قدر من المرونة في التعامل مع قرار المحكمة، والتعاون معها سياسياً وقانونياً.

أما بعض الأطراف والقوى المعارضة -لاسيما في دارفور- فقد رحبت بالقرار، وطالبت بتسليم الرئيس البشير لتتم محاكمته أمام المحكمة الجنائية الدولية.

وعلى الرغم من أن الحركة الشعبية بزعامة سلفاكير، والتي تمثل الشريك الثاني في حكومة الوحدة الوطنية، قد رفضت قرار محاكمة البشير؛ فإنها دعت في الوقت نفسه إلى ضرورة التعاون مع المحكمة بكافة الطرق القانونية والسياسية.

ويبدو أن الحركة انطلقت من موقفها على أسس حزبية وإقليمية؛ إذ إنها كانت تفكر في تداعيات

إبراهيم قرار المحكمة دون تحفظ، بل إنها اعتبرته نقطة تحول فاصلة في تاريخ السودان. ولم تكتفِ الحركة بهذا الموقف، وإنما أبدت استعدادها للمساهمة في تنفيذ القرار الدولي. وعليه فإن حركة التمرد الرئيسية في دارفور نظرت إلى الرئيس السوداني باعتباره فاقداً للشريعة القانونية والسياسية، وهو ما يحتم عليه ضرورة تسليم نفسه لمرفق العدالة الدولية.

ولم يختلف موقف فصيل التمرد الرئيس الآخر، وهو حركة تحرير السودان بزعامة عبد الواحد نور عن حركة العدل والمساواة، فقد رحب زعيم الحركة بقرار الاعتقال، واعتبره نصراً تاريخياً للسودان. ومن المنطقي أن يأتي هذه الموقف من جانب هذين الفصيلين؛ حيث إنهما لا يجدان غضاضة في الاستقواء بالخارج من أجل تحقيق مصالحهما السياسية.

فالأول زعيم العدل والمساواة يتحالف مع نظام إدريس ديبي في تشاد من أجل تدعيم مركزه السياسي والعسكري إزاء النظام الحاكم في السودان. أما عبد الواحد نور فإنه يعيش في فرنسا، ويحاول جاهداً استعداء الجاليات اليهودية والمالية لإسرائيل ضد نظام الرئيس البشير. كما أنه يطرح نفسه كبديل ديمقراطي وعلماني موالٍ للغرب وإسرائيل إذا تولى السلطة في الخرطوم.

ولم يخرج عن هذا الموقف الدارفوري المؤيد لقرار المحكمة سوى جناح مني أركو مناوي زعيم (فصيل) حركة تحرير السودان الموقع على اتفاق أبوجا عام ٢٠٠٦م للسلام في دارفور. فقد أعلن مناوي الذي يشغل منصب مساعد رئيس الجمهورية رفضه لقرار المحكمة الدولية الخاصة بالرئيس البشير.

وعلى أية حال فقد أفضى قرار المحكمة الدولية إلى إحداث تغيير لواقع المعادلة السياسية والعسكرية

أما الأمر الثاني فهو يدعو إلى ضرورة تشكيل لجنة للحقيقة والمصالحة والعدالة في السودان، على غرار ما تحقق في جنوب إفريقيا بعد التخلص من نظام التفرقة العنصرية.

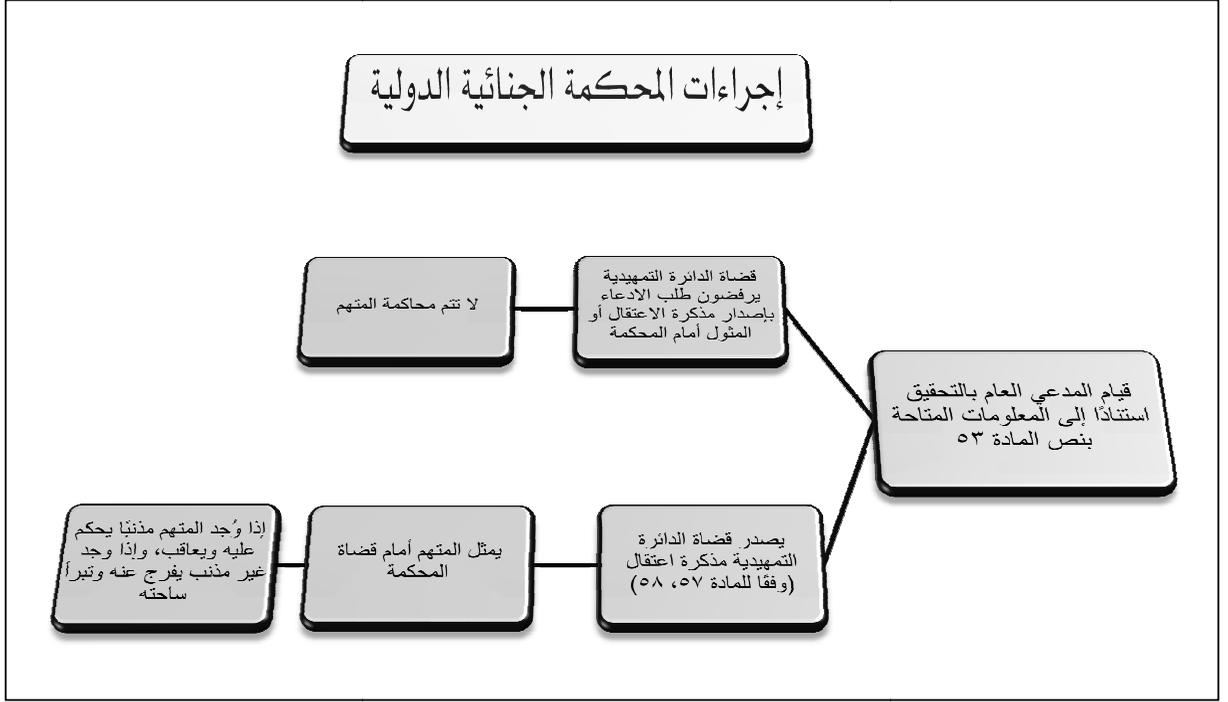
ويرفض حزب الأمة القومي بزعامة السيد صادق المهدي تسليم الرئيس البشير، أو أي سوداني آخر، للمحكمة الجنائية الدولية؛ لأن في

ذلك تبعات خطيرة على استقرار وأمن السودان. ويرى المهدي أن أية محاولة خارجية لتغيير الأوضاع في السودان سوف تجابه بالرفض والمقاومة من جانب القوى السودانية الوطنية، على أن الصادق المهدي يرى إمكانية تشكيل محاكم مختلطة من قضاة سودانيين وعرب وأفارقة للتحقيق في جرائم الحرب التي ارتكبت في إقليم دارفور، وتطبيق قواعد القانون الدولي.

وقد سار الحزب الاتحادي الديمقراطي في نفس الاتجاه الرفض لإجراءات المحكمة الجنائية الدولية بحق الرئيس البشير، كما رفض أيضاً تسليم أي مواطن سوداني. ودعا الحزب على لسان زعيمه محمد عثمان الميرغني بضرورة (سودنة) وتوطين العدالة، أي ضرورة محاكمة المتهمين بارتكاب جرائم حرب في دارفور من خلال محاكم سودانية.

أما الحزب الشيوعي السوداني فقد عبّر من خلال أمينه العام محمد إبراهيم نقد على ضرورة التعامل مع المحكمة وفقاً لقرار القمة الإفريقية القاضي بعدم تسليم أي رئيس دولة ليحاكم خارج بلاده. كما طالب الحزب في الوقت نفسه بضرورة توحيد الجهود الوطنية من أجل معالجة الأسباب الحقيقية لأزمة دارفور.

وعلى صعيد حركات التمرد المسلحة في دارفور، فقد أيدت حركة العدل والمساواة بزعامة الدكتور خليل



سياسيًا وعسكريًا على السودان، ولا شك أن هذا التكتيك الذي يسعى إلى توريث المجتمع الدولي في الصراعات الداخلية ليس أمرًا جديدًا. فقد استُخدم من قِبَل جيش تحرير كوسوفو، والذي أفضى إلى تدخل خلف الناتو عسكريًا في الإقليم عام ١٩٩٩م.

ويبدو أن هذه المواقف المتباينة من قرار التوقيف الدولي قد أفضت إلى ظهور معسكرين متنافسين داخل حزب المؤتمر الوطني الحاكم: يضم أولهما الرئيس عمر البشير ومؤيديه، أما الثاني فإنه يضم النائب الثاني لرئيس الجمهورية علي عثمان طه ومدير جهاز الاستخبارات والأمن الوطني الفريق صلاح عبد الله قوش.

وربما يفسر لنا ذلك قيام الرئيس السوداني بعزل مدير مخابراته وتعيينه مستشارًا في رئاسة الجمهورية. ولا شك أن اتساع هوة الخلاف بين هذين المعسكرين المتنافسين، ومحاولة كل منهما تصفية الآخر قد تؤدي إلى تمزيق وحدة البلاد وإشاعة الفوضى ولاسيما في دارفور.

على الأرض في دارفور، وهو ما دفع فصائل التمرد إلى إعادة حساباتها لتعظيم منافعها من خلال الاستقواء بالخارج، وذلك على حساب النظام الحاكم في الخرطوم.^(١)

بيد أن حركة العدل والمساواة حاولت أن تقدم نفسها باعتبارها الفاعل الرئيس الذي يمكن الاعتماد عليه في أية تسوية محتملة للصراع في دارفور؛ إذ اجتمعت مع قادة القوة الهجين (يونيميد)، ووافقت على تنسيق الجهود بينهما لحماية المدنيين.

على أن موقف الحركة غير الواضح والمتذبذب من عملية السلام التي رعتها قطر، ولاسيما بعد صدور مذكرة الاعتقال يشير إلى أنها تقوّي من آلتها العسكرية، وتحاول استفزاز النظام الحاكم لكي يقوم بعملية عسكرية كبرى في دارفور، عندئذ يزداد الضغط الدولي ولاسيما من قبل الولايات المتحدة

(١) لمزيد من التفاصيل حول دور المحكمة الجنائية الدولية في أزمة دارفور انظر الرابط التالي:

<http://www.icc-cpi.int/cases/Darfur.html>

ليطرح إشكاليات الواقع الجيوساستراتيجي بالغ التعقيد في السودان وجوارها الجغرافي.^(٢)

وعلى صعيد آخر يمكن القول بأن توقيت قرار اعتقال البشير جاء في فترة بالغة الحرج والتعقيد في المشهد السوداني العام. فالبلاد على أعتاب إجراء أول انتخابات عامة (أبريل ٢٠١٠م) على أساس تعددي بعد توقيع اتفاق سلام الجنوب، كما أنها تستعد لإجراء استفتاء عام حاسم في الجنوب عام ٢٠١١م، وهي أمور تحتاج إلى تهيئة الأجواء واستثمار الطاقات، وليس لإصدار قرار دولي يزيد الأمور اشتعالاً وتعقيداً.

وفي سياق تداعيات أزمة محاكمة الرئيس البشير ومسارات الأزمات الداخلية التي يعاني منها السودان يمكن تصور أربعة سيناريوهات حاكمة لمستقبل الدولة والمجتمع في السودان على النحو التالي:

السيناريو الأول

المحافظة على وحدة السودان وتكامله في إطار الوضع القائم

ويمكن أن يتم ذلك على الرغم من بعض المسارات التي تتخذها أزمة محاكمة البشير، ومن ذلك:

١- تجميد أو تعليق إجراءات محاكمة البشير:

ويتطلب ذلك قراراً من مجلس الأمن الدولي بما في ذلك الأعضاء الخمسة دائمي العضوية. فالمادة ١٦ من نظام روما تعطي مجلس الأمن حق تعليق إجراءات المحكمة لمدة ١٢ شهراً قابلة للتجديد^(٣)، ولا توجد أي قيود قانونية على المجلس في هذا الصدد.

(٢) انظر: د. حمدي عبد الرحمن، العرب وإفريقيا في زمن متحول، القاهرة: دار مصر المحروسة، ٢٠٠٩م، ص ٦٣-٦٥.

(٣) ثمة من يرى بأن تدخل المحكمة الدولية قد لا يحقق بالضرورة السلام والأمن، وإن أسهم في وقف تدهور الأوضاع في دارفور، انظر:

Payam Akhavan. «Are International Criminal Tribunals a Disincentive to Peace?: Reconciling Judicial Romanticism with Political Realism.» Human Rights Quarterly 31.3 (2009): 624-654.

ثالثاً: السيناريوهات وآفاق المستقبل:

إذا كان قرار اعتقال الرئيس البشير قد أثار نوعاً من الانقسام في المجتمع الدولي حول معايير وإجراءات تطبيق العدالة على الصعيد الدولي فإنه كما بينا آنفاً قد أفضى إلى حالة من الانقسام في المواقف والرؤى داخل السودان نفسه.^(١)

فثمة من رأى بأن القرار يُعدّ خطوة مهمة في تحقيق حلم العدالة الدولية؛ حيث إنه يطيح بعقبة حصانة بعض الأشخاص الذين يرتكبون جرائم خطيرة وهم يعتقدون بأن في مقدورهم الإفلات من العقاب. بيد أن هناك من ينتقد قرار المحكمة باعتباره موعوفاً لجهود التسوية السلمية في السودان، بل ويعرّض للخطر وجود قوات حفظ السلام الدولية ومنظمات الإغاثة الإنسانية العاملة في السودان.

ويبدو السؤال حول احتمالات المستقبل أمراً مشروغاً؛ إذ ليس من المعقول وفقاً لموقف الحكومة السودانية وطبيعة النخبة الحاكمة في الخرطوم أن يقوم الرئيس البشير بتسليم نفسه طوعاً لمرفق العدالة الدولية.

ومع ذلك فإن إصدار مذكرة الاعتقال الدولية بحق الرئيس البشير تمثل نقطة فارقة بالنسبة لتطورات الواقع السوداني، وتترك المجال مفتوحاً أمام كافة الاحتمالات التي تؤثر على مستقبل الدولة والمجتمع في السودان.

ويمكن القول إجمالاً: إن قضاة المحكمة الجنائية الدولية الذين أصدروا مذكرة الاعتقال بحق الرئيس البشير لم يكن يدور بخلدهم هذه التداعيات الخطيرة على الواقع السياسي المعقد في السودان. فهذا التحرك من جانب مرفق العدالة الدولية قد خرج عن إطاره القانوني والمعياري

(١) هانئ رسلان، قرار اعتقال الرئيس البشير.. الخلفيات الدولية والتداعيات في:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/4710E3D2-3DD0-44E8-8261-09C75B8C20F3.htm>

السيناريو الثاني سيناريو التفكيك والتجزئة

يرى بعض المراقبين والمحللين للشأن السوداني أن المشروع الحضاري السوداني الذي يركز على كون السودان نقطة التقاء عوالم ثلاثة هي: العربية، والإفريقية، والإسلام يمثل عقبة أساسية أمام مشاريع الفك والتركيب الجيواستراتيجي التي تستهدف المنطقة ككل مثل مشروع الشرق الأوسط الكبير ومشروع القرن الإفريقي.

وفي هذه الحالة يفرض قرار محاكمة البشير إلى عزل النخبة الحاكمة، ومحاصرة مشروعها السياسي، في ذات الوقت الذي تزداد فيه وتيرة التدافع الإقليمي والدولي على السودان. وربما يسهل ذلك لبعض دول الجوار الجغرافي مثل كينيا وأوغندا تعبئة وتوظيف النزاعات الزنجية الإفريقية في الجنوب، وطبقاً لهذا السيناريو يمكن تصور انهيار منظومة الوطن السوداني الجامع وتفككها إلى كيانات خسة ضعيفة في الشمال والجنوب، والشرق والغرب والوسط.

وإذا كانت بعض فئات النخبة الجنوبية تؤيد هذه النزعة الانفصالية؛ فإن أطرافاً خارجية تحاول جاهدة، وتحت مسميات عديدة، مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان أن تصنع بؤر توتر وصراع في مناطق أخرى من السودان. ولنتذكر هنا حالة حركات العصيان السياسي لأهل النوبة شمال السودان، والتي حاولت أن تجد لها مبرراً شرعياً في الانتساب لمملكة (كوش) التاريخية.

وعلى الرغم من عدم وجود تيار سياسي حقيقي لهذه القوى فإن بعض الجهات الدولية، ولاسيما داخل الولايات المتحدة، حاولت تقديم الدعم المادي والمعنوي لها، بل ومساعدتها في صياغة أجندتها السياسية في مواجهة الحكومة السودانية.

ويمكن القول: إن استمرار الضغوط الدولية على السودان في ظل بيئة من الاحتقان والتوتر الداخلي قد

على أن الاعتبارات السياسية قد تجعل من الصعب على إدارة أوباما وبعض الدول الأوروبية مثل بريطانيا وفرنسا القبول بهذا الخيار.

وعلى الرغم من المساندة الإفريقية التي أبدتها الاتحاد الإفريقي للرئيس البشير فإن نحو ثلاثين دولة إفريقية وقّعت على نظام روما الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية، ومن ثم فهي ملزمة بمقتضى المادة ٨٩ بالمساعدة في اعتقال البشير.

٢- ضعف سلطة البشير وعزله دولياً:

وذلك بغض النظر عن محاولة توظيف الدعم السياسي الداخلي لتقوية نظام حكمه تحت مسميات وشعارات الوطنية والسيادة، ومقاومة التدخل الخارجي.

وفي هذه الحالة قد يرى بعض المنافسين داخل الحزب الحاكم أن البشير أصبح عبئاً ينبغي التخلص منه، ويمكن أن نتذكر في هذا السياق حالة الرئيس الليبيري السابق شارلز تاييلور بعد إدانته من قبل المحكمة الدولية الخاصة بسيراليون. فقد تبنت النخبة الحاكمة منظوراً برامجياً للمحافظة على مصالحها من خلال التضحية بالرئيس تاييلور.

بيد أن مصالح الصين الضخمة في السودان قد جعلها غير متحمسة للدخول في مثل هذه المخاطرة والتخلي عن نظام البشير.⁽¹⁾

٣ - إمكانية تجاوز أزمة البشير:

من خلال تشكيل حكومة سودانية جديدة تكون أكثر تعاوناً مع المحكمة الجنائية الدولية، ولاسيما فيما يتعلق بمذكرة الاعتقال الصادرة عام ٢٠٠٧م بحق الوزير أحمد محمد هارون وقائد ميليشيا (الجنجويد) علي محمد عبد الرحمن المعروف باسم علي كشيبي.

(1) A. Natsios, 'Beyond Darfur: Sudan's Slide Toward Civil War', Foreign Affairs, 2008, VOL 87; No3, pp 77-93

ويبدو أن هدف حملة مناصري دارفور التي نشطت في أمريكا الشمالية وأوروبا والتي رفعت شعاراً ليبرالياً مفاده مسئولية الحماية protect to Responsibility كان يتمثل أحد أبعاده في تغيير النظام السوداني بالقوة؛ إذ يدعو هؤلاء إلى ضرورة استخدام القوة المسلحة في المواقف الصراعية التي يترتب عليها جرائم خطيرة ضد الإنسانية.⁽²⁾

وعليه فقد برزت دعوات كثيرة لاستخدام القوة في دارفور، فعلى سبيل المثال طالب Reeves Eric بتدخل حلف الناتو على غرار عملياته في كوسوفو، وهو الأمر الذي قد يتجاوز حدود أزمة دارفور، ويؤدي إلى تغيير النظام في الخرطوم.⁽³⁾

على أن احتمال تغيير النظام في الخرطوم يظل بعيداً؛ حيث إن جماعات المعارضة منقسمة على نفسها، وترفع أجندات سياسية متنافسة. ويبدو أن خبرة نظام البشير في الصراع مع الحركة الشعبية في جنوب السودان قد أضافت إلى مَنَعته وقدرته على البقاء ومواجهة التحديات.

السيناريو الرابع

سيناريو الفوضى العارمة

والذي يشير إلى استمرار محاصرة السودان من قبل الولايات المتحدة والدول الغربية الكبرى. وفي نفس الوقت تحاول القوى والأطراف الداخلية الاستفادة من الأزمة الراهنة لتعظيم مصالحها السياسية، وهو ما يعني توقف جهود التسوية السلمية، واستمرار حالة الفوضى والصراع.

يفضي إلى مزيد من إيجاد بؤر الصراع والانقسام، أو تفجر أعمال عنف وتمرد أخرى.⁽¹⁾

فثمة أزمة سياسية واقتصادية خانقة وتفاعلات الواقع السوداني يغيب عنها التوافق العام، وهو ما قد يدفع بالبلاد إلى حالة من التفتت و(التشرذم) التي لم تكن في حساب أي طرف من أطراف المعادلة السودانية بما في ذلك هؤلاء الذين يسعون إلى خيار تقسيم وتجزئة الوطن السوداني.

السيناريو الثالث

سيناريو العلمنة والديمقراطية

ويشير إلى إمكانية حدوث تغيير في طبيعة النخبة السياسية الحاكمة في السودان كأن تتم الإطاحة بالرئيس عمر البشير طوعاً أو كرهاً من خلال انقلاب عسكري. وقد رأى بعض الكُتّاب أن حزب المؤتمر الوطني الحاكم على استعداد لأن يقدم بعض التضحيات مقابل بقاءه في السلطة. وربما يفسر لنا ذلك طريقة تعامله مع ملف أبيي وقبوله -على غير المعهود في التعامل الدولي- إحالة هذا النزاع إلى التحكيم الدولي.

وطبقاً لهذا التصور فإن غياب البشير قد يعني تخفيف الضغوط الدولية على السودان بحيث يصبح النظام السوداني أكثر برجماتية وواقعية في تعامله مع محكمة الجنايات الدولية. بيد أن النقطة الأكثر أهمية في هذا السياق هو التخلي عن القناعات السياسية والأيدولوجية للنخبة السياسية الحاكمة، والتي دفعت بها إلى التصادم مع قوى إقليمية ودولية مهيمنة.

(2) Alex De Waal, Darfur and the failure of the responsibility to protect, International Affairs, London & Oxford - 2007, VOL 83; No 6, pp 1039-1054

(3) Eric Revees, Regime change in Sudan, the Washington post, 23 august 2004 available from: www.washingtonpost.com/wp-dyn/articles/A25073-2004August22.html

(1) انظر وراجع التقرير المهم الذي أعده معهد الولايات المتحدة للسلام: Alan Schwartz, Scenarios for Sudan: Avoiding Political Violence Through 2011, Washington, DC: United States Institute of Peace, Special Report 228 August 2009.

رابعاً: ما هي الخيارات المتاحة؟

يذهب بعض فقهاء القانون الدولي إلى إمكانية تبني السودان استراتيجية قانونية في التعامل مع المحكمة الجنائية الدولية. فالمادة رقم ١٧ من نظام روما الأساسي، والخاصة بالاختصاص التكميلي، توفر الأساس المطلوب لتبني هذه الاستراتيجية.

فالفرض من المحكمة أن تكون ملاذاً أخيراً؛ إذ يمكن

في هذه الحالة أن يفعل السودان من إجراءات تحقيق العدالة في دارفور، وعليه لا يصبح من المقبول أن تقوم المحكمة الدولية بالاستمرار في نظر قضية تُعرض في نفس الوقت أمام القضاء الوطني، على أن ذلك يتطلب

أن يكون فرض القانون وتحقيق

العدالة الوطنية أمراً مقنعاً لجميع الأطراف داخل السودان وخارجه.⁽²⁾

ويبدو أن الحكومة السودانية قد سلكت هذا المسلك بالفعل؛ حيث أعلنت عن تشكيل لجنة للتحقيق في الجرائم التي ارتكبت في دارفور، بل وأنشأت محكمة خاصة بجرائم الحرب هناك، بيد أن تحقق هذه الاستراتيجية القانونية يحتم على السودان ضرورة الاعتراف بولاية المحكمة، وتقديم الأدلة والأسانيد التي قد تقنع قضاة المحكمة بوقف الاستمرار في نظر الدعوى. (انظر الشكل السابق الخاص بإجراءات المحاكمة).

وعلى أية حال فإن الفرص المتاحة لتجاوز أزمة محاكمة البشير تعتمد على تبني استراتيجيات توفيقية في إدارة وتسوية الصراعات؛ حيث يمكن الجمع بين بعض المكونات التي قد تبدو متعارضة ومتناقضة مع بعضها، ومن ذلك:

إن تداعيات مذكرة اعتقال الرئيس البشير قد تدفع إلى مزيد من الضغوط الدولية عليه، وهو الأمر الذي قد يدفع إلى استخدام القوة لتسوية أزمة دارفور. ولعل أحد الخيارات المطروحة تتمثل في حظر الطيران على الإقليم ونزع سلاح الميليشيات الموالية للحكومة بالقوة، ونشر مزيد من قوات حفظ السلام بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، حتى وإن لم توافق الحكومة السودانية على ذلك.⁽¹⁾

ولعل أحد الخيارات الأولى المطروحة لاستخدام القوة ضد السودان هي استهداف بعض الأهداف الاستراتيجية في الداخل السوداني مثل القوات الجوية والعسكرية والاستخباراتية.

ويعني ذلك أن هذا السيناريو مرتبط بميل الدول الغربية إلى التصعيد فيما يتعلق بموقفها من قرار المحكمة الجنائية الدولية ضد الرئيس البشير.

ويشمل ذلك الإجراءات التالية:

- رفض هذه الدول تجميد مذكرة الاعتقال بمقتضى المادة ١٦ لنظام روما المؤسس للمحكمة.

- ربما يتبنى مجلس الأمن قراراً دولياً بمقتضى الفصل السابع يخوّل أعضاء الأمم المتحدة بما فيهم السودان التعاون من أجل تنفيذ قرار الاعتقال.

- زيادة الدعم المادي والعسكري لجماعات التمرد الأساسية في دارفور، وهو ما قد يمثل تحدياً خطيراً للنظام في دارفور.

- قد يفضي ذلك كله إلى انهيار اتفاق السلام الشامل في الجنوب، وهو ما يعرض أمن واستقرار السودان كله للخطر.

(2) Muna Abdalla, The ICC Decision on the Indictment of Sudan's President and Possible Outcomes, Pretoria: Institute of Security Studies, 26 February 2009.

(1) Alex De Waal. 'I will not Sign' in London Review of Book, 30 November 2006. Available from http://www.lrb.co.uk/v28/n23/waal01_.htm

١- السلام مقابل العدالة:

جانب الأعراض الظاهرة، وليس البحث عن الأسباب الحقيقية التي أفضت إليها. وعليه فإن الناظر إلى هذا الكمّ الهائل من المنظمات غير الحكومية الدولية، والتي تشمل نحو ثلاثة عشر ألف موظف ونحو مائة منظمة إغاثية تعمل في دارفور؛ يجد أنها أضحت جزءاً من المشكلة. فقد أفضت إلى تغيير بنية وثقافة المجتمع في دارفور مثل التوجه نحو المجتمعات الحضرية، وتهميش دور القيادات التقليدية، ووجود جيل جديد من الشباب الذين تربوا في معسكرات اللاجئين والنازحين تحت مؤثرات سياسية وأيديولوجية معينة. وربما يدفع ذلك كله إلى مزيد من التعقيد على البنية الصراعية في دارفور، حتى وإن اتفقت جميع الأطراف على التسوية السلمية.^(٣)

ولعل أبرز الخيارات السياسية المتاحة أمام الحكومة تؤكد على ضرورة معالجة الأسباب الحقيقية للصراع، ومن ذلك:

- التأكيد على سياسة المشاركة في الثروة والسلطة للجميع، وهو ما يعني إزالة أسباب التهميش والإقصاء التي ترفعها جماعات التمرد والعصيان المسلح.

- تقديم نموذج تموي في دارفور بحيث يجعل السلام جاذباً للجميع.

- إقامة حوار وطني جامع يشمل كافة القوى السودانية الفاعلة بهدف إيجاد تسوية سلمية وتفاوضية لكافة ملفات النزاعات والصراعات التي يشهدها السودان.

٣- حسم إشكالية السياسي والعسكري في

الصراع الدارفوري:

إذا كانت أطراف الصراع الرئيسية في دارفور تؤكد على خيارها العسكري لتعظيم مطالبها السياسية؛

ينبغي التأكيد على أن عملية إنشاء محاكم جرائم الحرب الدولية في أعقاب انتهاء الحرب الباردة، قد أثارت جدلاً واسعاً حول إمكانيات تحقيق العدالة والإصرار عليها في مواقف الصراعات القائمة وتبعات ذلك على حدوث تسويات سلمية على أسس تفاوضية.^(١) وقد أثارت التهم الموجهة للرئيس البشير مرة أخرى هذه العلاقة الجدلية بين السلام والعدالة.^(٢) وعليه يمكن للحكومة السودانية أن توظف هذه الرؤى الدولية، وتعمل جاهدة على تحقيق السلام في دارفور، وذلك عبر الخطوات الآتية:

- بدء الحوار الشامل مع كافة الفصائل الدارفورية المتحاربة بدون استثناء.

- إحداث إصلاحات حقيقية في مرفق الأمن وفرض النظام داخل دارفور.

- تسوية مشكلات اللاجئين والنازحين مع دفع التعويضات المناسبة، وإعادة دمج قوات التمرد في المؤسسات الوطنية.

- النظر إلى قضية دارفور باعتبارها قضية وطنية وعربية وإفريقية، وهو ما يعني ضرورة توفير الدعم الإقليمي من أجل تسويتها.

٢- الأسباب الحقيقية مقابل الأعراض

الظاهرة:

لقد أثبتت خبرة التعامل الدولي مع أزمة دارفور -ولاسيما في شقها الإنساني والإغاثي- التركيز على

(1) Lanz, D., 'Of Peace and Justice: The Impact of Human Rights in Peacemaking', Medford, MA: The Fletcher School of Law and Diplomacy, 2008. Available from: <http://ginn.fletcher.tufts.edu/mald/2007/lanz.pdf>

(2) Alex De Waal., 'Sudan and the ICC: A Guide to the Controversy', 11 July 2008. Available from: <http://www.ssrc.org/blogs/darfur/2008/07/11/sudan-and-the-icc-a-guide-to-the-controversy/>

(3) David Lanz, Conflict Management and Opportunity Cost: the International Response to the Darfur Crisis, Madrid: Frida Comment, September 2008. P 2.

سياسية تستهدف وحدة واستقرار السودان.⁽²⁾ وأيضاً كان الأمر فإن التعويل على الموقف الداخلي، ومحاولة حشد القوى الوطنية الراضية لقرار توقيف البشير لا يمكن أن يُؤتي ثماره بدون الاستفادة من الموقف العربي والإفريقي وبعض القوى الدولية المؤيدة للموقف السوداني.

وفي هذه الحالة تستطيع السودان القيام بما يلي:

- محاولة الاستفادة من مواقف الصين وروسيا، وبعض المنظمات الإقليمية والدولية، مثل جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وحركة عدم الانحياز في استخدام المادة ١٦ من نظام روما بما يؤدي إلى تعليق وتجميد قرار الاعتقال.

- محاولة بذل الجهود الدبلوماسية للضغط على مجلس الأمن الدولي حتى لا يتمكن من إصدار أو تمرير قرارات أخرى بشأن اعتقال الرئيس البشير.

- استخدام الأدوات السياسية والدبلوماسية لكسر الحصار الدولي المفروض على السودان.

الخاتمة

حاولت هذه الدراسة المختصرة البحث في تداعيات قرار اعتقال الرئيس البشير على الوضع الداخلي في السودان. وقد تبين لنا أن القرار في توقيته -وبغض النظر عن جوانبه القانونية- يمثل سابقة خطيرة في النظام الدولي؛ حيث إنه ينتهك مبدأ حصانة رؤساء الدول، وهو ما قد يؤدي إلى مزيد من الفوضى في العلاقات الدولية.

ومن الواضح أن القرار أسهم بما لا يدع مجالاً للشك في إحداث مزيد من الغموض وعدم الوضوح

فإن المجتمع الدولي لا يزال منقسماً هو الآخر حول ضرورة فرض السلام في دارفور، كما حدث في البوسنة. ولعل ذلك يفسّر لنا أسباب اعتبار نشر قوات حفظ السلام الدولية والإفريقية في دارفور أولوية للإدارة الأمريكية والدول الأوروبية الكبرى.⁽¹⁾

ويمكن للحكومة السودانية في هذا السياق أن تؤكد على المسار السياسي التفاوضي في إطار منظومة من الحل الشامل، وهو ما يقطع الطريق أمام دعاة التدخل الدولي في السودان.

وأحسب أن تبني هذه الاستراتيجية يقتضي انتهاج السياسات الآتية:

تفعيل مرفق العدالة الوطنية في السودان؛ بحيث يتم إجراء محاكمات عادلة لكل المتورطين في جرائم حرب بدارفور. ويمكن في هذا السياق الاستعانة ببعض الخبرات العربية والإفريقية كما طرحت بعض القوى السياسية الوطنية في السودان.

اتفاق شريكي الحكم (حزب المؤتمر الوطني، والحركة الشعبية لتحرير السودان) على تسوية كافة الملفات العالقة والخلافية بينهما، ولاسيما مسألة الانتخابات العامة، والتعداد السكاني، والاستفتاء حول تقرير المصير في الجنوب، وهو ما يُوجد جواً من الثقة والجادبية لقضية الوطن السوداني الجامع.

إشكالية الداخلي والخارجي في الصراعات السودانية:

لا يخفى أن العلاقة بين المكونات الداخلية والخارجية للصراع تضي عليه مزيداً من التعقيد والتشابك، وهو ما يجعل عملية تسويته أمراً صعب المنال.

فقد اتُّهم تورط المحكمة الجنائية الدولية في الشأن السوداني بأنه إعلاء للسياسي في مواجهة القانوني، وأن هذا التحرك يستبطن في جوهره أبعاداً

(2) Sarah Williams and Lena Sherif, «The Arrest Warrant for President Al-Bashir: Immunities of Incumbent Heads of State and the International Criminal Court». Journal of Conflict & Security Law. 2009, 14, no. 1: 71-92.

(1) Ibid, p 6.

والمجتمع الدولي بأسره تعد محورية، وتتطلب بذل مزيد من الجهد والإرادة لتجنب سيناريوهات الفك والتركيب في المجتمع السوداني.

فالانتخابات التعددية المزمع عقدها في أبريل عام ٢٠١٠م، والاستفتاء العام في الجنوب (يناير ٢٠١١م) يتطلبان تجاوز إشكالية محاكمة البشير بما يحقق الاستقرار المطلوب لإدارة المرحلة الانتقالية الراهنة، وجعل خيار الوحدة والتكامل جاذبًا لكافة مكونات الجسد السوداني الواحد.

إزاء مستقبل وتفاعلات الصراعات التي يشهدها المجتمع السوداني، ولاسيما طبيعة العلاقة بين الشمال والجنوب طبقًا لاتفاق السلام الشامل بينهما عام ٢٠٠٥م.

ولعل من المأمول في ظل استمرار تعقيد وتشابك مكونات البنية الصراعية في السودان أن يتحقق سيناريو وحدة السودان وتكامله دون الانزلاق إلى مسار العنف السياسي والحرب الأهلية مرة أخرى. بيد أن مسؤولية الأطراف السودانية في الداخل

معلومات إضافية

نص مذكرة اتهام البشير بالإبادة وجرائم حرب بدارفور:

لاهاي، في ١٤ تموز/ يوليو ٢٠٠٨م

ICC-OTP-20080714-PR341-ARA

الحالة: دارفور، السودان:

قام السيد لويس مورينو أوكامبو المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية اليوم بتقديم الأدلة التي تبرهن على أن الرئيس السوداني عمر حسن أحمد البشير قد ارتكب جرائم الإبادة الجماعية، وجرائم ضد الإنسانية، وجرائم حرب في دارفور.

فبعد مرور ثلاث سنوات على طلب مجلس الأمن بالتحقيق في دارفور، واستناداً إلى الأدلة الدامغة يرى المدعي العام أن هناك مبررات معقولة للاعتقاد بأن عمر حسن أحمد البشير يتحمل المسؤولية الجنائية فيما يخص التهم الموجهة بارتكاب جرائم الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب. وتبين الأدلة التي قدمها المدعي العام أن البشير قد دبّر ونفذ خطة لتدمير جزء كبير من مجموعات الفور، والمساليات والزغاوة، لأسباب إثنية.

وقد احتج بعض أعضاء هذه المجموعات الثلاث، وهم من ذوي النفوذ في دارفور منذ زمن، على تهميش الولاية، وشرعوا في التمرد، ولم يتمكن البشير من هزيمة الحركات المسلحة، فصار يهاجم الشعب. ويقول المدعي العام: إن دوافع البشير سياسية في معظمها، وهو يتذرع بحجة «مكافحة التمرد»، أما نيته فهي «الإبادة الجماعية».

فبمجرد أمر من البشير، ولأكثر من خمس سنوات، هاجمت ميليشيا الجنجويد القرى ودمرتها وتابعت الأشخاص الذين نجوا إلى الصحاري. وأخضع من تمكن من الوصول إلى مخيمات المشردين داخلية للعيش في ظروف مدروسة، ليكون مصيره التدمير.

إن البشير يعرقل تقديم المعونات الدولية، والقوات التابعة له تحيط بالمخيمات. فقد قال أحد الشهود: «عندما نراهم، نفر جرياً. فينجو بعضنا، ويُقبض على البعض الآخر، فيُقاد ويُغتصب جماعياً، وقد يَغْتَصَب حوالى عشرين رجلاً امرأة واحدة، وهذا أمر عادي بالنسبة لنا نحن هنا في دارفور. إنه أمر يحدث باستمرار، لقد شهدت أنا أيضاً عمليات اغتصاب، ليس مهماً من يراهم وهم يغتصبون إحدى النساء، فهم يغتصبون الفتيات بحضور أمهاتهن وآبائهن».

ولأكثر من خمس سنوات، سُرد ملايين المدنيين من أراضيهم التي سكنوها لقرون، ودُمرت جميع وسائل عيشهم، واغتُصبت أراضيهم، وسكنها مستوطنون جدد. «وفي المخيمات يحث البشير على قتل الرجال واغتصاب النساء. إنه يريد إلغاء تاريخ شعوب الفور، والمساليات والزغاوة»، ثم يسترسل المدعي العام قائلاً: «فأنا لا أحتمل غض الطرف، لدي أدلة».

ولأكثر من خمس سنوات، أنكر البشير وقوع هذه الجرائم. فهو يقول: لا وجود للاغتصاب في السودان،

إن كل هذا مجرد ادعاءات. «إن البشير قد جعل ارتكاب المزيد من الجرائم ممكناً بمنعه الكشف عن الحقيقة بشأن الجرائم، وإخفاء جرائمه تحت قناع «استراتيجية مكافحة التمرد»، أو «الصدامات بين القبائل»، أو «أفعال ميليشيات غير قانونية ومستقلة». لقد شجع مرؤوسيه، ومكّنهم من الإفلات من العقاب من أجل ضمان رغبتهم في ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية».

يقول المدعي العام: إن نية البشير في ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية أصبحت واضحة إبان الهجمات المنسقة تسيقاً جيداً. «إن البشير قد تعمد إفقار الأشخاص الناجين، إنه لم يكن في حاجة إلى الرصاص؛ فقد استخدم غير ذلك من الأسلحة، لقد استخدم الاغتصاب، والتجويد والخوف، وهي وسائل كلها في نفس الفاعلية، لكنها أسلحة صامتة».

يقول المدعي العام: تبين الأدلة اليوم أن البشير، بدلاً من مساعدة أهل دارفور قد عبأ جهاز الدولة بأكمله، بما في ذلك القوات المسلحة، وجهاز الاستخبارات، والدوائر الدبلوماسية والإعلامية، والجهاز القضائي من أجل إجبار الأشخاص الذين يعيشون في مخيمات المشردين داخلياً، ومعظمهم من المجموعة المستهدفة، على العيش في ظروف مدروسة لتدميرهم جسدياً.

وأضاف السيد لويس مورينو أوكامبو قائلاً: «إن البشير هو الرئيس، وهو القائد الأعلى، لقد استعمل جهاز الدولة بأكمله، واستخدم الجيش، وجنّد ميليشيا الجنجويد، إن هذه الأجهزة كلها تحت مسؤوليته، وهي تطيعه، إنه يتمتع بسلطة مطلقة».

ستنظر الدائرة التمهيدية الأولى الآن في الأدلة، وإذا رأى القضاة أن هناك مبررات معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن الشخص المسمى قد ارتكب الجرائم المزعومة، فستقرر أنجع السبل لمثوله أمام المحكمة، فقد طلب المدعي العام إصدار أمر بإلقاء القبض.

المصدر:

الموقع الرسمي للمحكمة الجنائية الدولية <http://www.icc-cpi.int>



الفصائل المسلحة في إقليم دارفور:

لم يكن إقليم دارفور غربي السودان يعرف مع بدايات الألفية الحالية سوى فصيلين عسكريين سياسيين: هما حركة تحرير السودان، وحركة العدل والمساواة، ولكن منذ عام ٢٠٠٦م بدأت تظهر عدة فصائل أخرى مسلحة.

حركة تحرير السودان:

أسسها بعض أبناء قبائل الزغاوة والمسالييت والفور، وعُرفت الحركة في البداية باسم جبهة تحرير دارفور، وكانت عضويتها مقصورة على بعض أبناء قبيلة الفور الإفريقية.

وبعدما انفتحت على أبناء القبائل الأخرى بالإقليم أطلقت على نفسها الاسم الحالي، وذلك في ١٤ مارس ٢٠٠٣م.

وفي ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٥م عقدت الحركة مؤتمرها ببلدة حسكنيتة في جنوبي دارفور، وفيه تقرر فصل عبد الواحد نور من رئاستها، فانشقت الحركة إلى قسمين: أحدهما أمينه العام مني أركو مناوي الذي وقّع سنة ٢٠٠٦م اتفاقية أبوجا، وبعد ذلك أصبح كبير مساعدي الرئيس السوداني عمر حسن البشير. أما القسم الآخر فقد شكّله جناح رئيس الحركة عبد الواحد محمد نور.

وتتالت الانشقاقات داخل الحركة، فانشقت عنها فصائل شكلت قادة شمالي دارفور بزعامة جار النبي عبد القادر، وانشق فصيل يسمى حركة تحرير السودان (مجموعة الـ١٩)، ومنه انشقت حركة تحرير السودان الموحدة بزعامة القائد أحمد عبد الشافي.

حركة العدل والمساواة:

كانت هذه الحركة تشكل ثاني أهم تنظيم سياسي عسكري بإقليم دارفور بعد حركة تحرير السودان، وأسستها أبناء قبيلة الزغاوة.

ويترأس هذه الحركة الدكتور خليل إبراهيم محمد الذي شغل منصب وزير إقليمي في عدد من ولايات السودان في حكومة الرئيس السوداني عمر حسن البشير.

أصدرت الحركة بيانها التأسيسي عام ٢٠٠١م، وبدأت نشاطها العسكري في فبراير ٢٠٠٢م إلى جانب حركة تحرير السودان.

وقد انشقت عن حركة العدل والمساواة في مارس ٢٠٠٤م الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية بقيادة جبريل عبد الكريم باري وخليل عبد الله، وانشق عنها بدورها المهندس محمد صالح حربة مكوناً حركة العدل والمساواة القيادة الميدانية.

كما انشق عنها عبد الرحيم أبو ريشة مكوناً حركة العدل والمساواة جناح السلام.

وانشقت عنها مجموعة الدكتور إدريس أزرق.

ومن بين الفصائل المسلحة بمنطقة دارفور والتي انشق أغلبها عن حركة تحرير السودان:

حركة جيش تحرير السودان:

ويترأسها خميس أبو بكر وهو من قبيلة المساليت، وكان نائب رئيس حركة تحرير السودان عبد الواحد محمد نور قبل أن ينسحب منها، ويؤسس حركة جيش تحرير السودان. وهو من بين سياسيي حركة تحرير السودان الذين أسسوا مجموعة الـ١٩، وجمدوا صلاحيات رئيس الحركة نور قبل أن يفصلوه.

قادة شمالي دارفور:

ويتزعم هذا التنظيم القائد جار النبي عبد القادر يونس، وقد اتحد معه فصيلان مسلحان: أحدهما برئاسة صديق عبد الكريم، والآخر بقيادة محمد علي كلاعي؛ ليشكلوا تنظيم قادة شمالي دارفور. والجميع كانوا أعضاء في حركة تحرير السودان قبل أن تعصف بها الانشقاقات.

حركة تحرير السودان الموحدة:

وهي حركة منشقة عن حركة تحرير السودان، ويتزعم هذا الفصيل القائد أحمد عبد الشافي القائد الميداني السابق لقوات عبد الواحد نور بدارفور. وكان عند انشاقه قد شكّل مع مجموعة من السياسيين والعسكريين تنظيمًا أطلقوا عليه حركة تحرير السودان (مجموعة الـ ١٩) مجمدين صلاحيات عبد الواحد، ثم انشق أحمد عبد الشافي عن حركة تحرير السودان (مجموعة الـ ١٩) مشكلاً حركة تحرير السودان الموحدة.

حركة العدل والمساواة - فصيل القيادة الموحدة:

وهو تنظيم منشق عن حركة العدل والمساواة تزعمه المهندس محمد صالح حربة.

مجموعة آدم بخيت:

ومن أبرز شخصياتها القائد الميداني آدم بخيت، وهو من الكوادر التي استقطبها الدكتور شريف حرير في بداية تكوين الاتحاد الفيدرالي في أسمر. وقد انضم إلى مني مناوي ثم انفصل عنه، والتحق بتجمع موسع يعرف بجبهة الخلاص، ويضم العديد من قادة وسياسيي دارفور.

ومعه في هذه المجموعة شخصيات دارفورية من بينها من العسكريين: صديق برة وعبد الله يحيى وصالح جوك، وعبد الله بريق إلى جانب بعض السياسيين مثل الدكتور شريف حرير وآدم علي شوقار.

المصدر:

الجزيرة نت، ملف «البشير والمحكمة الجنائية»، انظر الرابط:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/1D08E867-8B6A-4BFF-8564-9D26604A4019.htm>

تحولات مواقف الأطراف الدولية والإقليمية بعد قرار المحكمة



د. محمد عاشور مهدي

أستاذ مشارك العلوم السياسية - معهد البحوث والدراسات الإفريقية - جامعة القاهرة

ملخص الدراسة

سبب قرار المحكمة الجنائية بتوقيف الرئيس السوداني عمر البشير ردود أفعال إقليمية ودولية متباينة بتباين المصالح والأهداف الخاصة بكل طرف، ويمكن القول: إن تلك المواقف وردود الأفعال بهذا الشأن إنما تحمل من الفرص بقدر ما تحمل من التحديات.

فالموقف المعارض لقرار المحكمة يحمل من التعارض والتناقض الكثير؛ حيث لا ينبع في معظمه من قناعة بصواب الموقف السوداني، بقدر ما ينبع من مخاوف ومصالح خاصة لهذا الطرف أو ذاك من أطراف المعادلة، الأمر الذي يجعل من دفاع تلك الأنظمة عن النظام السوداني، ورفضها لقرار المحكمة الجنائية الدولية بتوقيف الرئيس «عمر البشير»، بمثابة دفاع عن نفسها.

وعلى الرغم من ذلك فإنه يصعب الرهان على مواقف ذلك الفريق؛ بفعل تعارض دوافع ومبررات مكوناته. كما أن تلك الدول الراضية تفتقر إلى الإرادة والإدارة الفعالة لمعارضة القرار على أرض الواقع، في ظل حقيقة ضعف الكثير من الدول والمؤسسات أنصار هذا الاتجاه وتبعيته للقوى الغربية بالأساس.

ولكن على الناحية الأخرى نجد أن الموقف المؤيد لقرار المحكمة الدولية يحمل في طياته أيضًا من التناقضات ما يمكن معه للحكومة السودانية - حال توافر الإرادة السياسية الفاعلة - العمل على تحييد بعض هؤلاء المؤيدين، لاسيما فرنسا بما قد يؤدي إلي تفكيك ذلك الموقف وإضعافه؛ وذلك عبر القيام ببعض التكتيكات التي من شأنها أن تعمل على احتواء المخاوف الفرنسية بشأن تشاد، عبر التأكيد على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لتشاد، مقابل توقف تشاد وفرنسا عن تقديم الدعم السياسي والمادي بإيواء ومساندة متمرد دارفور، وكذلك ممارسة قدر من الضغط على المتشددين داخل تلك الحركات للقبول باتفاقات التسوية وفي مقدمتها مقررات «أبوجا».

كما أن اضطلاع الحكومة السودانية بإنشاء محكمة دولية - سودانية بمساعدة إفريقية، عربية وإسلامية، وبمراقبة أوروبية، لمحاكمة المسؤولين السودانيين المدعى عليهم، من شأنه أن يدعم الموقف السوداني في مواجهة خصومه من خلال سحب البساط القانوني الزاعم بعدم جدية القضاء السوداني ونزاهته، الأمر الذي من شأنه أن يجنب السودان مزيدًا من السيناريوهات الكارثية التي تستهدف وحدته وأمنه ومستقبله السياسي.

تحولات مواقف الأطراف الدولية والإقليمية بعد قرار المحكمة



د. محمد عاشور مهدي

أستاذ مشارك العلوم السياسية - معهد البحوث والدراسات الإفريقية - جامعة القاهرة

مقدمة:

في الثاني عشر من يوليو ٢٠٠٨م أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية على لسان المتحدث باسمها «شون ماكورماك» أن «أوكامبو» سيتقدم بطلب لإصدار مذكرة توقيف للبشير. وبعد يومين وفي الرابع عشر من يوليو ٢٠٠٨م وجّه «أوكامبو» اتهاماً رسمياً للبشير بارتكاب جرائم حرب وإبادة جماعية في إقليم دارفور.

وفي بيان صدر في لاهاي، حيث مقر المحكمة، قال «مورينو أوكامبو»: إنه قدم للمحكمة دليلاً على تورط البشير في ارتكاب جرائم إبادة جماعية، وجرائم ضد الإنسانية، وجرائم حرب في دارفور؛ حيث أشار المدعي العام إلى وجود أسس قوية تدعو للاعتقاد بأن عمر حسن البشير يتحمل المسؤولية الجنائية فيما يتعلق بعشرة اتهامات خاصة بارتكاب جرائم إبادة جماعية، وجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب». و«بتدبير وتنفيذ خطة للقضاء على أعداد كبيرة من أفراد قبائل الفور والمساليات والزغاوة بسبب عرقهم، وكانت دوافعه سياسية إلى حد كبير».

وأضاف أن البشير «عرقل المساعدات الدولية»، كما أنه مسئول عن قتل وتعذيب المدنيين في دارفور. كما أوضح «أوكامبو» أن لديه الدليل على أن البشير «حشد كل أجهزة الدولة لتصفية مليوني و٤٥٠ ألف شخص يعيشون في المخيمات في ظروف حياتية تهدف إلى القضاء عليهم».

وقد جدّد «أوكامبو» تعهده بعد ذلك في نهاية شهر سبتمبر ٢٠٠٨م، وطلب من قضاة المحكمة إصدار مذكرة لاعتقاله، الأمر الذي تحقق في الرابع من مارس ٢٠٠٩م مع إصدار المحكمة الجنائية الدولية أمر توقيف للرئيس السوداني عمر البشير. (١)

وقد أعقب قرار المحكمة الجنائية ردود أفعال إقليمية ودولية متباينة بتباين المصالح والأهداف. وتخوفاً مما قد تسفر عنه ردود الأفعال المختلفة بعد القرار بتوقيف الرئيس السوداني قامت السفارات الغربية في معظم عواصم العالم بتحذير مواطنيها من الزيارات غير الضرورية إلى السودان، فيما رفعت منظمة الأمم المتحدة من مستوى إجراءاتها الأمنية؛ خشية حدوث أعمال انتقامية، أو أن يقدم السودان على طرد أعضاء قوة حفظ السلام التي تقودها الأمم المتحدة في دارفور «يوناميد» أو المزيد من موظفي منظمات الإغاثة الدولية، بعد أن

(١) راجع الجزيرة نت في ٥/٧/٢٠٠٩م.

بما لا يحقق الاستقرار في المنطقة. وسعت مصر إلى إقناع السودان بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، وبحث فتح تحقيق في جرائم الحرب في دارفور من جانب القضاء السوداني، واستقبلت القاهرة الرئيس السوداني أكثر من مرة في أعقاب صدور مذكرة المدعي العام للمحكمة الجنائية، وبعد صدور قرار المحكمة الجنائية. (٣)

وحذرت مصر من التداعيات السلبية المحتملة لهذا القرار على مستقبل تنفيذ اتفاق السلام الشامل، وطالبت بتأجيل تنفيذ قرار التوقيف، وعقد مؤتمر دولي لمناقشة كافة جوانب القضية. (٤)

ولم تختلف الرؤى العربية الرسمية في مجملها عن الرؤية المصرية، وأشارت كثير من الكتابات العربية إلى أن هناك مؤامرات تُحاك ضد العرب، وتهدد تحقيق السلام في دارفور والجنوب السوداني. (٥)

ورفضت جامعة الدول العربية - ممثلة في وزراء الخارجية العرب - قرار المحكمة الدولية بحق الرئيس البشير، وأعرب الوزراء عن تضامنهم مع الرئيس البشير، وأعادوا التذكير بموقفهم الذي أعلنوه في مواجهة مذكرة طلب التوقيف التي كان المدعي العام قد قدمها عام ٢٠٠٨م، ورفضهم فكرة توقيف الرئيس البشير. والمطالبة بعقد مؤتمر دولي تشرف عليه الجامعة بالتنسيق مع الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة

(٣) راجع ماعت للدراسات الحقوقية والقانونية، الملاحقة القضائية للرئيس السوداني بسبب أزمة دارفور عن شهر يوليو وأغسطس

وسبتمبر ٢٠٠٨م: www.maapeace.org

(٤) راجع بيانات الخارجية المصرية وتصريحات وزير الخارجية والمتحدث الرسمي باسم الخارجية المصرية بجريدة الأهرام المصرية خلال شهر مارس ٢٠٠٩م في أعقاب صدور قرار المحكمة الجنائية الدولية بتوقيف البشير.

(٥) انظر ملخص تلك المواقف على الجزيرة نت، في ٢٠٠٩/٣/٥م.

وضعت خططاً لإجلاء الموظفين من السودان، فضلاً عن صدور تعليمات إلى الموظفين غير الأساسيين بالبقاء في منازلهم. (١)

وتسعى هذه الورقة، عبر أدوات منهج تحليل النظم، وما يتضمنه من تعرّف على البيئة المحيطة، ومدخلات ومخرجات العملية السياسية، إلى الإجابة على مجموعة من التساؤلات هي:

- ما هي ردود الأفعال الإقليمية والدولية من قرار توقيف الرئيس البشير؟
- ما هي مبررات وأسباب تلك المواقف؟
- ما الفرص والتحديات التي تطرحها تلك المواقف؟ وكيف يمكن التعامل معها؟

- ما المسارات المحتملة للقضية؟

أولاً: ردود الأفعال الإقليمية تجاه قرار توقيف البشير:

عكست طبيعة العلاقات السودانية مع دول الجوار وعلاقات الطرفين والتزاماتهما الدولية والإقليمية نفسها في ردود الأفعال تجاه قرار توقيف الرئيس البشير. (٢)

فعلى الصعيد المصري، حذرت مصر من خطورة القرار المدين لعمر البشير، مؤكدة أن العدالة في السودان يمكن أن تتحقق عبر تسوية سياسية تحقق الاستقرار وتمنع الحرب، وتحافظ على وحدة السودان، وأن القرار يمكن أن يزيد الأمر خطورة، ويدفع نحو مزيد من تدهور الأوضاع في السودان،

(١) المرجع السابق.

(٢) انظر بدر شافعي، علاقات السودان ودول الجوار الإفريقي بين المد والجزر، السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، عدد ١٧٥، يناير ٢٠٠٩م.

شريعة حقوق الإنسان والمواثيق الدولية». لكنه من ناحية أخرى طرح «علامات استهتام حول غياب الحماسة الدولية لمحاسبة إسرائيل وقادتها، وهم من كبار مجرمي الحرب تاريخياً»^(٤).

وجددت منظمة المؤتمر الإسلامي رفضها لملاحقة المحكمة الجنائية الدولية للقادة السودانيين، بما فيهم الرئيس عمر البشير، بتهمة ارتكاب جرائم في إقليم دارفور، وكان أكمل الدين إحسان أوغلو الأمين العام للمنظمة قد حذر «من التداعيات الخطيرة التي يمكن أن يؤدي إليها مثل هذا التحرك الذي يأتي في توقيت بالغ الحساسية من شأنه أن يهدد السلام -الذي وصفته المنظمة بالهش- في إقليم دارفور»^(٥).

ومن ناحيتها اعتبرت إيران -على لسان رئيسها أحمددي نجاد- المحكمة الجنائية الدولية أداة ترهيب بيد القوى الكبرى في مواجهة دول العالم، وأن القرار الصادر عنها بشأن السودان محاولة لتقسيم السودان^(٦)، وفي أعقاب صدور قرار المحكمة الجنائية قام المتحدث باسم المجلس الدستوري الإيراني علي لارجاني بزيارة السودان للتعبير عن الدعم الإيراني للسودان^(٧). وطالبت إيران بمطاردة «قادة الكيان الصهيوني المجرمين»^(٨).

وعلى الصعيد الإفريقي أعربت العديد من الدول الإفريقية عن رفضها لقرار توقيف الرئيس السوداني، مشيرة إلى تعارض ذلك مع مقتضيات الحصانة الدولية لرؤساء الدول، وأن تلك السابقة ستكون مدخلاً لانتهاب منظومة العلاقات الدولية، وهيمنة القوى الكبرى على

لوضع خارطة طريق وجدول زمني لتسوية الأزمة سلمياً^(١).

كما سعت الجامعة بالتنسيق مع الاتحاد الإفريقي إلى إقناع مجلس الأمن بإصدار قرار لإرجاء تنفيذ قرار المحكمة لمدة عام^(٢).

ومن ناحيتها انتقدت العديد من المنظمات الشعبية وغير الحكومية قرار المحكمة الجنائية الدولية؛ باعتباره ممارسة صارخة لازدواجية المعايير، محملة أيضاً الحكومات العربية مسؤولية فتح الباب على مصراعيه للتدخل الخارجي بانتهاكات حقوق الإنسان^(٣).

ولم يشدد عن الموقف العربي سوى وليد جنبلاط زعيم الحزب التقدمي الاشتراكي اللبناني؛ حيث قال: «إنه مع صدور قرار التوقيف تدخل العدالة الدولية مرحلة جديدة، تؤكد على أهمية محاسبة كل الذين يتورطون في جرائم القتل الجماعي، وتتسجم مع

(١) في أعقاب صدور مذكرة المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية متضمنة المطالبة بإصدار قرار بتوقيف الرئيس السوداني عمر البشير عقد وزراء الخارجية العرب اجتماعاً طارئاً في مقر الأمانة العامة للجامعة العربية برئاسة وزير خارجية جيبوتي محمود علي يوسف، وحضور الأمين العام للجامعة السيد عمرو موسى، وبمشاركة ١٦ وزير خارجية، ووزير العدل الفلسطيني لبحث تداعيات قرار المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بتوقيف الرئيس عمر البشير، وعقد الوزراء اجتماعاً تشاورياً مغلقاً لبحث كيفية الخروج من الأزمة ووضع خطة عمل عربية عاجلة على الساحة الدولية لشرح التداعيات الخطيرة المحتملة لملاحقة البشير، سواء لبحث الوضع الداخلي في السودان أو في المنطقة عامة.

وطالب السودان خلال تلك الاجتماعات المشاركين بتجميد عضوية الدول العربية في اتفاقية المحكمة الجنائية الدولية، والإعلان عن رفضهم التوقيع والتصديق على النظام الأساسي، رغم أن هناك ٢ دول عربية فقط هي أعضاء المحكمة حالياً، لكن مثل هذا القرار سيكون رسالة قوية تعبر عن موقف عربي جماعي ضد قرار إدانة الرئيس السوداني، وحاول السودان إقناع الدول العربية رسمياً ووزراء الخارجية العرب برفض الاتهام الموجه للرئيس السوداني والتعامل في النسق القانوني مع المحكمة الجنائية الدولية، لكن القرار قوبل بالفتور العربي للغالبية، مبررين موقفهم بأنه يجب التعامل مع القرار بحذر شديد، باعتباره سابقة على الساحة الدولية. انظر: ماعت للدراسات الحقوقية والقانونية، مرجع سابق، ص ٧.

(٢) الجزيرة نت ٢٠٠٩/٣/٤ م.

(٣) المرجع السابق.

(4) www.almanar.com.lb/newssite/ArticlePrintPage.aspx?id=76550&mode=DOC

(5) ماعت للدراسات الحقوقية والقانونية، مرجع سابق، ص ٧.

(6) Ahmadinejad calls ICC a tool of the superpowers, at www.tehrantimes.com

(7) Larijani visit Sudan to express support for al-Bashir, Tehran Times Political Desk, Saturday, 7March, 2009 at: <http://www.tehrantimes.com/NCms/2007.asp?code=190538>

(8) Iran censures ICC over al-Bashir arrest warrant, Tehran Times Political Desk, 7March, 2009.

على السطح بوادر انشقاق بشأن تعارض التزامات الدول الموقّعة على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية بميثاق المحكمة والتزامها بقرار الاتحاد الإفريقي، فأعلنت بتسوانا- الموقّعة على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية- أن القرار الصادر عن الاتحاد الإفريقي لم يأخذ حقه من الدراسة والبحث، وأنها ستلتزم بقرار المحكمة بتوقيف الرئيس البشير حال نزوله بأراضيها. (٥)

وترددت أنباء عن أن جنوب إفريقيا اتخذت موقفاً مشابهاً، في مايو عام ٢٠٠٩م، إبان حفل تنصيب الرئيس «جاكوب زوما»، مما أدى إلى حضور «سيلفاكير» نائب الرئيس السوداني حفل التنصيب بدلاً من الرئيس السوداني. (٦)

وعلى الصعيد الأوغندي ثار جدل كبير خلال شهر يوليو من عام ٢٠٠٩م عقب التصريحات الصادرة عن لقاء مشترك بين وزير الدولة للعلاقات الخارجية الأوغندي، والمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية «أوكامبو» خلال زيارته لـ«كمبالا»؛ حيث أكد «أوكامبو» التزام أوغندا بتوقيف البشير بمقتضى توقيعها على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. (٧) وأشارت المصادر إلى أنه جرت محادثة هاتفية بين الرئيس الأوغندي، ونظيره السوداني أوضح فيها الرئيس الأوغندي أن التصريحات لا تعبّر عن وجهة نظر حكومته. (٨)

وتجدر الإشارة، إلى أن الموقف التشادي كان مؤيداً لقرار المحكمة الدولية؛ باعتباره يصبّ في خانة إضعاف حكومة البشير التي تتهمها حكومة «إدريس دبي»، بأنها وراء محاولات الإطاحة بها عبر دعم قوى التمرد التشادية.

مقدرات الدول الأخرى في المجتمع الدولي. (١)

وتضمن البيان الختامي الصادر عن القمة الدورية لرؤساء دول وحكومات الاتحاد -والتي عُقدت بالجماهيرية الليبية في يوليو ٢٠٠٩م- أسف المشاركين لتجاهل مجلس الأمن طلب الاتحاد الإفريقي بتأجيل إجراءات المحكمة الجنائية فيما يتعلق بتوقيف الرئيس السوداني، وقرارهم بعدم التعاون في تنفيذ المادة ٩٨ من ميثاق روما المنشئ للمحكمة فيما يتعلق بتوقيف الشخصيات السياسية في إفريقيا.. وحقهم في اتخاذ أية إجراءات ضرورية لحفظ كرامة واستقلال وسيادة القارة الإفريقية. (٢)

وهو القرار الذي قُوبل بردود فعل غاضبة من جانب الكثير من المنظمات الإنسانية الغربية، وكذا حركات التمرد في إقليم دارفور (٣)، الأمر الذي دفع رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي إلى إصدار بيان للرد على الانتقادات التي وُجّهت لهذا القرار. (٤)

وعلى الرغم من الموقف الجماعي الرسمي، برزت

(١) انظر على سبيل المثال الموقف الكيني في:

Kenya protests at Bashir warrant <http://www.nation.co.ke/News/-/1056/542382/-/u32vnx/-/index.html>

- وحول موقف جنوب إفريقيا انظر:

Minister Dlamini Zuma notes Decision of the ICC to issue a Warrant of Arrest against Sudanese President Omar Al-Bashir at: <http://www.dfa.gov.za/docs/2009/suda0305.html>

- الموقف الإثيوبي:

http://www.mfa.gov.et/Press_Section/publication.php?Main_Page_Number=4388

- وحول الموقف الإريترى:

http://www.shabait.com/staging/publish/printer_9602.htm

(2) <http://www.akhbarelyom.org.eg:81/akhbar/articleDetail.php?x=akhbar2009&y=17850&z=12619&m=2>

(3) www.bbc.co.uk/.../2009/.../090702_ah_africanleaders_tc2.shtm/

(4) AFRICAN UNION• DECISION ON THE MEETING OF AFRICAN STATES PARTIES TO THE ROME STATUTE OF THE INTERNATIONAL CRIMINAL COURT (ICC)• PRESS RELEASE• Addis Ababa• ETHIOPIA 14 July 2009

(5) South Africa defends stance on ICC-Sudan row amid criticisms• Sudan tribune• Thursday 9 July 2009

(6) South Africa defends stance on ICC-Sudan row amid criticisms• Sudan tribune• Thursday 9 July 2009

(7) Mukasa •Sudan: ICC Asks Govt to Arrest Bashir• all

(8) Sudan tribune• Friday 10 July 2009

هو حفظ الاستقرار، والمضي قدماً في دفع العملية السياسية، ونشر عملية حفظ السلام المختلطة للأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي.

وأشار إلى معارضة الصين لأي خطوة من شأنها تعكير صفو عملية السلام في إقليم دارفور وفي السودان. وعن أمله في أن يستمع مجلس الأمن ويحترم نداءات الاتحاد الإفريقي، وجامعة الدول العربية، وحركة عدم الانحياز، ويتخذ الإجراءات اللازمة لمطالبة المحكمة الجنائية الدولية بتعليق النظر في

هذه القضية وفقاً للمادة ١٦ من نظام روما الأساسي^(٣)

وفي ذات الاتجاه جاء الموقف الروسي منتقداً قرار المحكمة الجنائية الدولية، باعتباره يتعارض وسيادة السودان، وحصانة رئيسها، خاصة وأنها ليست عضواً في المحكمة الجنائية الدولية، وشدد

البيان الصادر عن الخارجية الروسية على ضرورة السعي للحل السلمي، ودعم جهود الوساطة التي يقوم بها الاتحاد الإفريقي وغيره من الوسطاء، وأبدت روسيا استعدادها للقيام بأي جهود لازمة في هذا الاتجاه^(٤)

أما على صعيد الموقف الفرنسي فقد دعت فرنسا على لسان المتحدث باسم وزارة الخارجية الفرنسية «أريك شوفالييه» الخرطوم إلى «التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية من أجل تنفيذ القرارات التي أصدرها القضاء، طبقاً لموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٥٩٣»^(٥)

ثانياً: مواقف القوى الكبرى تجاه القرار:

في أعقاب صدور قرار المحكمة الدولية بتوقيف الرئيس البشير حثت الولايات المتحدة الرئيس السوداني على المثل أمام المحكمة، وقالت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون: إنه «ستتاح الفرصة للرئيس البشير عندما يمثل أمام المحكمة. إذا كان يعتقد أن لائحة الاتهام وُجّهت إليه بطريق الخطأ يمكنه بالتأكد أن يطعن في ذلك».

وأضافت كلينتون: «إنني آمل بالتأكيد ألا يؤدي ذلك إلى أي أعمال عنف إضافية أو عقاب من جانب حكومة البشير». مشيرة إلى أن «المحكمة الجنائية الدولية أصدرت لائحة الاتهام استناداً إلى تحقيقات مطولة، وأن القضية الآن ينظرها القضاء».

وفي أعقاب قيام حكومة السودان بالرد على ذلك بطرد بعض منظمات الإغاثة العاملة في السودان، توعدت وزيرة الخارجية الأمريكية بأن البشير سيدفع ثمن ذلك الأمر^(١)، وكان المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية «روبرت وود» قد أشار إلى أن الإدارة الأمريكية تعتقد أن من ارتكبوا أعمالاً وحشية يجب أن يمثلوا أمام العدالة. ودعا كل الأطراف -بما فيها الحكومة السودانية- إلى ضبط النفس^(٢)

ومن جانبها وفي أعقاب صدور قرار المحكمة الدولية بتوقيف الرئيس السوداني أعربت الصين عن أسفها وقلقها تجاه إصدار المحكمة الجنائية الدولية مذكرة التوقيف بحق الرئيس السوداني. وقال المتحدث الرسمي باسم الخارجية الصينية: إن أولى أولويات المجتمع الدولي في إقليم دارفور الآن

(1) You will pay for deaths• Hillary warns Bashir at: <http://www.nation.co.ke/News/africa/-/1066/547846/-/13qk74bz/-/index.html>

(٢) الجزيرة نت في ٢٠٠٩/٣/٥م.

(3) <http://www.fmprc.gov.cn/ara/xwfw/fyrth/t540399.htm>

(4) (Statement by Russian MFA Spokesman Andrei Nesterenko Regarding the Issuance by International Criminal Court of an Arrest Warrant against Sudanese President Omar al-Bashir at: http://www.mid.ru/Brp_4.nsf/arh/63682157C6C24B93C3257570005624A9?OpenDocument

(٥) الجزيرة نت في ٢٠٠٩/٣/٥م.

تأييده واعترافه بدور المحكمة الجنائية الدولية في نشر العدالة على مستوى العالم». وأشار بيان الاتحاد الأوروبي إلى أهمية توفير الحماية للمدنيين في فترات الصراع والحروب، وإلى ضرورة احترام حقوق الإنسان.^(٣)

وقد وجهت الحكومة الكندية دعوة مماثلة للحكومة السودانية بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية.

أما الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون فدعا الخرطوم لاستمرار التعاون مع جميع هيئات الأمم المتحدة، وضمان سلامة أفرادها بعد صدور قرار المحكمة الجنائية. ولم يطالب كي

مون صراحة الخرطوم بتسليم الرئيس السوداني إلى المحكمة التي تتخذ من لاهاي مقراً لها، ولكنه قال: إنه يقر «بسلطة المحكمة الجنائية الدولية كهيئة قضائية مستقلة».^(٤)

ثالثاً مواقف المؤيدين والمعارضين للقرار محاولة للفهم والتفسير

استناداً إلى القراءة السابقة لمواقف القوى الدولية والإقليمية من قرار المحكمة الدولية يمكن القول: إن تلك المواقف تتبلور في موقفين أساسيين:^(٥)

الموقف الأول: مؤيد لقرار المحكمة الجنائية الدولية بتوقيف الرئيس عمر البشير، وتمثله القوى الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وتسانده كل من فرنسا وبريطانيا ودول الاتحاد الأوروبي بصفة عامة، وكذا العديد من المنظمات الدولية الغربية الكنسية، والمنظمات المعنية بحقوق الإنسان، ومن سار في فلكها من المنظمات الإفريقية والعربية، بالإضافة إلى حركات التمرد الدارفورية.

وبالنسبة للموقف البريطاني، ومع صدور قرار توقيف الرئيس البشير، أعلنت بريطانيا أنها تدعم وتحترم «العملية المستقلة» التي قادت المحكمة الجنائية الدولية إلى إصدار مذكرة التوقيف بحق البشير. وقال وزير الخارجية البريطاني ديفيد ميليباند في بيان له: «لقد شجعنا -وعلى نحو راسخ أيضاً- حكومة السودان على التعاون مع المحكمة بشأن مذكرات الاعتقال التي أصدرتها، ونأسف لأنها لم تتعامل بصورة جدية مع هذه المزاعم، أو تتخبط في التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، ونكرر اليوم دعوتها للتعاون».^(١)

ويلاحظ توافق الرؤية الفرنسية والبريطانية حول إمكانية تعليق اعتقال البشير؛ حيث أبدت فرنسا استعدادها لقبول فكرة تعليق توجيه اتهامات دولية إلى البشير حول ارتكاب جرائم حرب في دارفور، وتجميد أي إجراء من جانب المحكمة الجنائية الدولية في

حق البشير، بشرط أن تلبّي السودان شروطاً، منها: منع حوادث القتل والعنف والهجمات في الإقليم، وفتح حوار سياسي شامل مع كل الجماعات في دارفور، فضلاً عن تحسين علاقات السودان مع تشاد، وأن تحاكم السودان رجلين يُشتبه بارتكابهما جرائم حرب.^(٢)

وفي برلين دعا وزير الخارجية الألماني فرانك فالتر شتاينماير الحكومة السودانية إلى ضبط النفس عقب صدور قرار المحكمة الجنائية.

كما أيّدت قيادة الاتحاد الأوروبي -على لسان الحكومة التشيكية التي تتأسس بلادها الاتحاد في الدورة الحالية- قرار المحكمة الدولية. وجاء في بيان نشرته رئاسة الاتحاد أن الاتحاد الأوروبي «يؤكد على

(١) المرجع السابق.

(٢) ماعت للدراسات الحقوقية والقانونية، مرجع سابق، ص ٧، وانظر أكرم حسين «المواقف الدولية من قرار المحكمة الجنائية بتوقيف البشير»، أوراق الشرق الأوسط، القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد ٤٤، أبريل ٢٠٠٩م، ص ١١٥.

(٣) الجزيرة نت في ٥/٣/٢٠٠٥م.

(٤) المرجع السابق.

(٥) راجع أكرم حسين، مرجع سابق، ص ١١٢ - ١١٨.

انتهاكات حقوق الإنسان في دارفور، وفي نوفمبر من ذات العام وصل فريق تابع للأمم المتحدة إلى السودان للتحقيق في وقوع «جرائم إبادة جماعية في دارفور».

وقد رفعت اللجنة تقريرها في ٣١ يناير عام ٢٠٠٥م والذي مثل أساساً لمذكرة الاتهام التي وجهتها المحكمة الجنائية الدولية بعد ذلك للحكومة السودانية.

وفي الثاني عشر من يوليو ٢٠٠٨م أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية على لسان المتحدث باسمها «شون ماكورماك» أن «أوكامبو» سيتقدم بطلب لإصدار مذكرة توقيف للبشير. وبعد يومين وفي ١٤/٧/٢٠٠٨م وجّه «أوكامبو» اتهاماً رسمياً للبشير بارتكاب جرائم حرب وإبادة جماعية في إقليم دارفور.

تلك الشواهد تؤكد مركزية الدور الأمريكي في تحريك القضية؛ تحقيقاً لمصالحها ومصالح حلفائها بالمنطقة، عبر مساندة قرار المحكمة الدولية كأداة للضغط على الحكومة السودانية، خاصة في ظل التحويلات الاستراتيجية التي يمر بها السودان.

ثالثاً: يأتي القرار في إطار الترتيبات المفترضة لإجراء الانتخابات الرئاسية في السودان، والتي كان من المفترض أن تُجرى خلال هذا العام ٢٠٠٩م، وتتقاطع كذلك مع المساعي السودانية والعربية نحو إقناع الجنوبيين بخيار الوحدة، وبالتالي فإن الانشغال بإدارة أزمة قرار التوقيف يجعل غيرها من الملفات في درجة تالية من الأهمية، وهو ما يصب سلباً في جهود الحفاظ على وحدة السودان، بل ويعمّق من هوة الأزمة في دارفور؛ باستقواء الفصائل المتمردة بمضمون القرار لابتزاز حكومة السودان نحو مزيد من التنازلات، وهو ما تبدّى في موقف حركة العدل والمساواة التي سارعت بتأييد القرار، بل والإعلان عن استعدادها للمساعدة في تنفيذه.^(١)

(١) انظر هانئ رسلان، «أزمة المحكمة الجنائية الدولية وتأثيراتها على الداخل السوداني»، أوراق الشرق الأوسط، القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد ٤٤، أبريل ٢٠٠٩م، ص ٨٢.

وذلك بهدف الضغط على حكومة السودان لتحقيق غايات كل طرف ومصالحه على الساحة السودانية، كوقف العمليات العسكرية في دارفور، وتقديم بعض التنازلات لحرركات التمرد المسلحة في الإقليم، علاوة على مصالح القوى الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة وفرنسا، وكذا جماعات الضغط الأفرو-أمريكية، والمنظمات الكنسية الغربية وفروعها بالقارة الإفريقية، وكذا منظمات حقوق الإنسان الغربية والإقليمية، وللتدليل على ذلك يمكن الإشارة إلى ما يلي:

أولاً: على الرغم من تبرير تلك القوى المختلفة لموقفها بدعوى السعي لتحقيق العدالة الدولية، ومعاينة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان وأعمال القتل والنهب المسلح التي شهدتها إقليم دارفور، إلا أن السوابق المماثلة قديماً (البوسنة الهرسك، الشيشان..)، وحديثاً (غزة، سيريلانكا، إقليم سينكينج..)، تشير إلى أن العدالة لم تكن وحدها بحال هي المطلب الرئيس للقوى الكبرى، وأن معايير العدالة كما تطبقها الدول الغربية تحكمها -على نحو ما ذهبت إليه بحق الكثير من الكتابات والتصريحات لمنظمات وقيادات عربية وإفريقية- معايير مزدوجة ومتحيزة تدور مع مصالح الغرب وأهدافه أينما دارت.

ثانياً: إن القراءة المتمعنة للسياق التاريخي الذي جاء فيه القرار، والترتيب الزمني لتصاعد المشكلة، وكذا في مسار علاقات السودان مع الدول الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، تؤكد التحكم الأمريكي في مسار القضية نشأة وتطوراً، وبالتبعية تراجعاً أو تجميداً أو استمراراً، فليس من قبيل المصادفة أن يأتي قرار إحالة ملف دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية في أعقاب قرار مجلس النواب الأمريكي بالإجماع في الثالث من أكتوبر عام ٢٠٠٤م باعتبار ما يحدث في إقليم دارفور «إبادة جماعية».

فبعد أربعة أيام فقط من صدور هذا القرار، وفي الثامن من أكتوبر ٢٠٠٤م شكّل الأمين العام للأمم المتحدة السابق كوفي أنان لجنة دولية للتحقيق في

خامساً: على صعيد الموقف الفرنسي، نجد أن مساندة القرار تتبع من رغبة فرنسا في الضغط على الحكومة السودانية لتقديم بعض التنازلات على صعيد الساحة التشادية، والامتناع عن دعم المتمردين المناوئين لحكومة «إدريس دبي» الذي ما زالت فرنسا تراه أفضل الخيارات لها على الساحة التشادية، رغم محاولات الأخير إقامة توازن بين النفوذ الفرنسي والأمريكي على الساحة التشادية، ولعله مما يدعم تلك الرؤية ربط فرنسا إمكانية موافقتها على تعليق قرار التوقيف بالالتزام السودان بوقف الهجمات وأعمال العنف في دارفور، وفتح حوار سياسي مع كل الجماعات (المتمردة) في الإقليم، وتحسين العلاقات مع تشاد، ووقف دعم الجماعات التشادية المناوئة للرئيس «دبي»، ومحاكمة كل من أحمد هارون وعلي كوشيب المتهمين من قبل المحكمة الجنائية بارتكاب جرائم حرب في دارفور، يعضد ذلك أيضاً ما أشارت إليه بعض الكتابات من تحريض فرنسا مسئولية حركة العدل والمساواة على عدم التوقيع على أي اتفاق سلام لدارفور في الظروف القائمة.^(٤)

سادساً: وبصفة عامة تبدي الدول الغربية اهتماماً بقضايا الحرب والسلام في السودان لاقتربها بقضايا انتهاكات حقوق الإنسان، واللجوء والتهامات المرتبطة بتجارة الرقيق في السودان، بالإضافة إلى تداخل مشكلات السودان مع دول الجوار ذات الأهمية الاستراتيجية في المنظومة السياسية والعسكرية والثقافية الدينية الغربية، خاصة مع ضغوط المنظمات

=إقامتهم للاستفادة من المعونات المقدمة حتى بالمناطق غير المتضررة بما يعقد مسألة الحل، وعمل بعض المنظمات على ترسيخ مفاهيم سلبية ضد كل ما هو عربي ومسلم وقبول كل ما هو أجنبي. كما أن الندوات والأنشطة التثقيفية التي تقوم بها بعض المنظمات ساهمت في صُنع بلبلية فكرية لدى المواطنين النازحين لتلك المعسكرات، هذا كله وغيره أوجد شبكة علاقات ومستفيدين من استمرار الأزمة يصعب معها التوصل السريع لتسوية المشكلة.

للمزيد انظر: د. سراج الدين عبد الغفار عمر، «الأزمة السودانية: مع إشارة خاصة لأوضاع العمل الإنساني بدارفور»، في د. حسن مكي، د. السيد فليفل، مرجع سابق، ص ٧٠-٧١.
(٤) أكرم حسين، مرجع السابق، ص ١١٥.

رابعاً: أن مجمل هذه العوامل تجعل السودان على شفا حفرة من التفتت والانقسام حال رفضه الانصياع للمطالب الأمريكية فيما يتصل بإدارة ملف الجنوب، خاصة بشأن قضايا مثل مكافحة الإرهاب، وحقوق البترول الجنوبية، وحقوق التنقيب عن النفط والمواد الخام التي تستحوذ الصين على الجانب الأكبر منها^(١)، علاوة على تأمين خطوط نقل البترول والمواد الخام في غرب إفريقيا^(٢)، وربما في المستقبل يتم منح حكومة جنوب السودان منفذاً مائياً على البحر الأحمر يحول دون تحوله لدولة حبيسة حال اختيار الجنوبيين خيار الانفصال. وكذلك تقديم المزيد من التنازلات فيما يتعلق بالحريات الشخصية والعمل التصيري في السودان بصفة عامة، إرضاءً للمنظمات الكنسية ومنظمات حقوق الإنسان واللوبي الأفرو-أمريكي المتصاعد القوة في الولايات المتحدة الأمريكية، ومنظمات الإغاثة الدولية والغربية، والتي تشير الدراسات إلى وجود العديد من الآثار السلبية الناجمة عن وجودها على الساحة السودانية حولت الكثير منها إلى جانب من جوانب المشكلة.^(٣)

(١) كانت شركة «شيفرون» الأمريكية قد بدأت الاستكشافات في السودان في أواسط الستينيات من القرن العشرين، وبدأت في الاستخراج في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، ثم باعت امتيازاتها لشركة سودانية عام ١٩٩٢م، ومع خروج شركة «شيفرون» ضعف نفوذ صناعة البترول الأمريكي في السودان، ولم يعد للشركات الأمريكية إمكانية للدخول إلى الساحة السودانية بعد وضع السودان على لائحة الدول الإرهابية (بمقتضى قانون مكافحة الإرهاب الأمريكي لعام ١٩٩٦م). وصار هناك احتكار من تحالف شركات تسيطر عليه شركة الصين الوطنية بنحو ٤٠٪ وشركة ماليزيا ٣٠٪ وشركة تليسمان الكندية ٢٥٪ وشركة السودان الوطنية للبترول ٥٪.

راجع د. محمود أبو العينين، «الدور الأمريكي في أزمة دارفور»، وفي د. حسن مكي، د. السيد فليفل، أعمال الحلقة النقاشية حول: أزمة دارفور: الأصول والمواقف وسيناريوهات الحل والتدخل، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥م، ص ٤٦١.

(٢) أكرم حسين، مرجع سابق، ص ١١٢.

(٣) من ذلك: وجود شبكة معلومات واتصالات غاية في الدقة تربط المنظمات الإغاثية الأجنبية ببعضها البعض، وترصد كافة التحركات داخل معسكرات النازحين. والتحكم في اتجاهات المواطنين ورغباتهم لدرجة رفض إقامة مسجد داخل أحد المعسكرات، وتشجيع عمليات النزوح والاستمرار في المعسكرات، ورفض العودة الطوعية لمناطق

(السودان، العراق، إيران،....) وغير الرسمية (حزب الله، حركة حماس،....)، على اختلاف الموضوعات والقضايا ودرجة الخطر وشرعيته، والتراخي بل والتعامي عن القضايا التي يكون الطرف المتهم فيها واحدة من القوى الكبرى أو أذيلها (مثل انتهاكات الولايات المتحدة الأمريكية في العراق، والانتهاكات الإسرائيلية المتتالية في الأراضي العربية المحتلة....). وهو الأمر الذي عبّرت عنه على استحياء مواقف النظم العربية، وعبرت عنه صراحةً إيران والمواقف الشعبية، والكتابات الصحفية والمنظمات العربية

والإسلامية، منذ صدور مذكرة المدعي العام للمحكمة الجنائية بتوقيف الرئيس السوداني عمر البشير.^(٢)

زيادةً على ما سبق، فإن سجل النظم العربية وكثير من النظم في البلدان الإسلامية ليس أفضل

كثيراً من سجل النظام السوداني وممارساته، وبالتالي فإن إقرار حق المحكمة الدولية في توقيف الرئيس السوداني سيكون بمثابة سابقة لا تؤمن عواقبها بالنسبة لباقي النظم العربية والإسلامية.

وتشترك النظم الإفريقية في السبب الأخير مع النظم العربية والإسلامية في رفض الموافقة على قرار توقيف الرئيس السوداني فيما يشبه الإجماع، على الرغم من ميراث التوترات والخلافات بين السودان والكثير من دول الجوار؛ حيث وُحِد سيف المحكمة الجنائية المسلط على معظم دول الجوار السوداني موقف تلك الدول تجاه قرار المحكمة الجنائية^(٣)؛ خشية أن تكون تلك الدول هي القربان التالي لسيف المحكمة.

الكنسية، وجماعات اليمين المسيحي الناشطة على الساحة الأوروبية، وكذلك جماعات حقوق الإنسان، وروابط تلك الجماعات الممتدة داخل القارة الإفريقية بشبكة مصالح ونفوذ بالغة القوة والانتشار في مجالات التصوير والإغاثة الإنسانية والمشروعات الاستثمارية والخيرية.^(١)

الموقف الثاني: وتتبناه بالأساس الدول العربية ومعظم الدول الإفريقية والإسلامية، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الإفريقي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي

وبعض دول أمريكا اللاتينية، وبقدر ما الصين وروسيا. ويتمثل الموقف الأساسي لهذه المجموعة من الدول والمنظمات في رفض قرار المحكمة الجنائية الدولية؛ باعتباره سيمثل عقبة أساسية في سبيل التوصل إلى تسوية سلمية لأزمة دارفور، كما سيزيد من تعنت حكومة السودان

ومن التصعيد لها. ولن يحقق الاستقرار المنشود، وبالتالي لن يحقق العدالة المرجوة من إصداره.

ومثلما هو الحال فيما يتصل بموقف أنصار الاتجاه الأول، يخفي الموقف الموحد لأنصار الاتجاه الثاني ملامح عديدة للاختلاف في الدوافع والمبررات وراء موقف كل طرف من الأطراف الراض لقرار توقيف الرئيس السوداني عمر البشير.

فعلى صعيد الدول العربية والإسلامية يترسخ الشعور بازدواجية المعايير الدولية في التعامل مع قضايا المنطقة في ظل الإصرار على التدخل السريع، وتفعيل المنظمات والقرارات الدولية في القضايا والمشكلات ذات الأطراف العربية والإسلامية الرسمية

(٢) راجع نماذج لعناوين تلك الكتابات الصحفية والمواقف في ماعت، مرجع سابق، ص ١٢-١٧.

(٣) راجع بدر شافعي، «المواقف الإقليمية من قرار توقيف البشير»، أوراق الشرق الأوسط، القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد ٤٤، أبريل ٢٠٠٩م، ص ٩٨-١٠٩.

(١) راجع الجزء الخاص بعلاقات السودان السياسية بدول العالم الغربي، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، وخاصة بريطانيا وفرنسا وألمانيا، وذلك في التقرير السنوي الصادر عن مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا، السودان والعالم: علاقات السودان بدول العالم، لعام ٢٠٠٢م وما بعده.

وإذا كانت الصين وروسيا -بما تملكانه من مكانة وقوة دولية- في مأمن نسبي من تحريك دعاوى دولية في مواجهة نظمهما الموصومة بدورها بالعديد من الانتهاكات لحقوق الإنسان، فإن اعتبارات المكانة، والمصالح الاقتصادية للدولتين، على الصعيد العربي والإفريقي^(٢)، تمثل دافعاً أساسياً في التحفظ والاعتراض على قرار المحكمة الجنائية الدولية، والمطالبة بتجميده، ومنح مزيد من الوقت لمساعي التسوية السلمية السياسية للأزمة في دارفور.

وإذا كانت الاستثمارات الصينية والروسية ومصالحهما مع السودان لا تقترب من مصالحهما مع العالم الغربي والولايات المتحدة الأمريكية^(٣)؛ بما قد يحول دون صدام الطرفين بشأن مزيد من العقوبات

ضد السودان، فإن هيبة الدولتين ومكانتهما لدى دول العالم النامي التي أصبحت على المحك، وكذا الخشية من تكرار سيناريو السودان في مناطق وأقاليم أكثر أهمية وحساسية لدى روسيا والصين، قد يدفع الدولتين لاتخاذ موقف أكثر تشدداً تجاه أي إجراءات تصعيدية

في الشأن السوداني؛ للحيلولة دون خروج الأمر عن نطاق نفوذهما وسيطرتهما، ولتحقيق أكبر قدر من المصالح والتنازلات من الأطراف المعنية بالمسألة، ممثلة في أنصار كل من الاتجاهين السالف بيانهما.

رابعاً: قرار المحكمة الجنائية الفرص والتحديات:

في ضوء كل ما سبق يتضح أن مواقف وردود أفعال القوى والأطراف الإقليمية والدولية تحمل من الفرص بقدر ما تحمل من التحديات، فالموقف المعارض لقرار المحكمة يحمل من التعارض والتناقض الكثير؛ حيث لا ينبع في معظمه من قناعة بصواب الموقف السوداني،

(٢) عبدالله عبيد حسن، ثمن العلاقات السودانية - الصينية، جريدة الاتحاد الإماراتية، ٢١/٥/٢٠٠٧م.

(٣) أكرم حسام، مرجع سابق، ص ١١٦-١١٧.

ففي حالة كينيا بسبب المجازر التي تلت إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٧م، وأما الكونغو الديمقراطية فبسبب دعم النظام لغلاة الهوتو في شرق الكونغو بقيادة لوران كوندا- المطلوب مثوله أمام المحكمة الجنائية- في الممارسات والانتهاكات غير الإنسانية في مواجهة خصومهم في رواندا، وفي أوغندا بفعل الاتهامات الموجهة لكل من الرئيس أوغندي يوري موسيفيني وزعيم حركة جيش الرب المتمردة في أوغندا من جانب منظمات حقوق الإنسان بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان بأيدي القوات الحكومية وقوات جيش الرب، بالإضافة إلى اتهام الرئيس موسيفيني بدعم الممارسات الوحشية لمتهمي التوتسي- التي ينتمي عرقياً إليهم- في الكونغو في مواجهة الهوتو.

ولا يختلف الأمر كثيراً بشأن كل من إفريقيا الوسطى وتشاد التي شهدت كل منها حرباً أهلية مُورست فيها كافة الانتهاكات، وكذا لا يخلو سجل كل من إثيوبيا وإريتريا من ممارسات مشابهة في مواجهة بعضهما البعض في الحرب الحدودية التي دارت رحاها بين

الجانبين لأكثر من سبعة أعوام، أو من جانب كل نظام في مواجهة حركات التمرد الداخلية، أو ممارسات النظامين على الساحة الصومالية^(١).

إضافة إلى ذلك، فإن اتخاذ أي من دول الجوار موقفاً معادياً للنظام السوداني فيما يتصل بقرار المحكمة الجنائية، يحمل في طياته مخاطر تصعيد المعارضة المسلحة الداخلية عبر الدعم السوداني لتلك الجماعات والقوى في ظل التداخلات العرقية والقبلية الحدودية ومعسكرات اللاجئين المنتشرة والمتداخلة عبر الحدود؛ حيث تحتفظ كل دولة بالآلاف اللاجئين من دول الجوار يمثلون رصيماً كافياً لإثارة القلاقل لجيرانها عند الحاجة لذلك.

(١) المرجع السابق، ص ٩٩.

وهذا الأمر هو الذي يضاعف من خطورة الوضع في دارفور على المصالح العربية والإسلامية في المنطقة، وإذا كان المد الإسلامي يمثل هاجساً مشتركاً بين النظم العربية والغربية على اختلاف المرامي والغايات؛ فإن التمدد الإسرائيلي بفعل مضاعفات أزمة دارفور يمثل خطراً على مصالح النظم العربية، يقتضي مزيداً من الاهتمام بتسوية مشكلة دارفور، وسد تلك الثغرة في جدار الأمن القومي العربي.

والواقع أن عدم توقيع الكثير من الدول العربية والإفريقية على ميثاق المحكمة الجنائية الدولية يوقّر قدرًا من المرونة أمام تلك الدول من ناحية في التخفف من الالتزام بقرار المحكمة الجنائية الدولية، ويوفر للنظام السوداني مجال حركة ومناورة في ظل عدم إحكام الحصار عليه، خاصة مع إعلان الدول الإفريقية الأعضاء في الاتحاد الإفريقي عدم التزامها بقرار المحكمة الجنائية الدولية بتوقيف الرئيس السوداني.

وبالرغم من ذلك يصعب الرهان على مواقف ذلك الفريق -بفعل تعارض دوافع ومبررات الدول والتنظيمات العربية والإفريقية، وكذا الدول والتنظيمات الإسلامية- لمعارضة قرار المحكمة.

والأخطر من هذا أن ذلك الموقف يفقد الإرادة والإدارة الفعالة له على أرض الواقع، في ظل حقيقة ضعف الكثير من الدول والتنظيمات المناصرة لهذا الاتجاه، وتبعيتها للعالم الغربي وجوداً وعدمًا، فضلاً عن مواريث التوجس والريبة وعدم الثقة بين كثير من الدول والتنظيمات المناهضة لقرار المحكمة، (على سبيل المثال إثيوبيا- إريتريا، إيران- مصر، الصين- روسيا، جنوب إفريقيا- زيمبابوي- المؤسسات الحكومية- المنظمات الشعبية على الساحتين العربية والإفريقية.....).

الأمر الذي يقلص من الثقة والاعتماد على ثبات موقف هذه الدول والتنظيمات، وجديتها في تفعيل

بقدر ما ينبع من مخاوف ومصالح خاصة لهذا الطرف أو ذاك من أطراف المعادلة، وهي مصالح حيوية بالنسبة لأنظمة الحكم العربية والإفريقية، الأمر الذي يجعل دفاع تلك الأنظمة عن النظام السوداني، ورفضها لقرار المحكمة الجنائية الدولية بتوقيف الرئيس «عمر البشير»، بمثابة دفاع عن نفسها، في ظل ما سلف بيانه، من توفر مسوغات ومبررات إصدار قرارات مشابهة بحق الكثير من قيادات الدول العربية والإفريقية.

وفي ضوء مخاوف تقسيم السودان، وتداعياته السلبية على دول الجوار المهتدة بانتقال عدوى التقسيم والتفتت إليها في ظل واقع التعددية الإثنية، والصراع العرقي الذي تعاني منه كثير من دول جوار السودان وفي مقدمتها: تشاد، وإثيوبيا، والكنغو الديمقراطية، وإفريقيا الوسطى، وكينيا... بالإضافة إلى تأثيراتها الاستراتيجية على الأمن القومي لمصر والجمهورية الليبية بفعل التدخلات الدولية والإقليمية؛ وبفعل ما خلفته أزمة دارفور من تحالفات جديدة في الساحة السودانية، والتي كان من أبرزها: الوجود الإسرائيلي الفاعل على صعيد الأزمة، عبر دعم حركتي التمرد الرئيسيتين في دارفور (حركة تحرير السودان، وحركة العدل والمساواة)، وتقديم المساعدات والمنح للمتأثرين بالصراع الموجودين في تشاد، ونشاط بعض المنظمات الإسرائيلية في العمل وسط معسكرات اللاجئين السودانيين في تشاد.

بالإضافة إلى ترحيب إسرائيل باللاجئين إليها من دارفور، ومنحهم حق اللجوء السياسي والإقامة؛ وقيام حركة العدل والمساواة بفتح مكتب لها في إسرائيل، التي تنظر إلى تلك الأزمات في ضوء استراتيجية كلية تهدف إلى اختراق القارة السوداء سياسياً واقتصادياً، والحيلولة دون قيام تضامن عربي إفريقي، والأكثر من ذلك الحد من المد الإسلامي في الساحة الإفريقية (١).

(١) مركز الدراسات السودانية، حالة الوطن: التقرير الاستراتيجي السوداني العاشر، ٢٠٠٨-٢٠٠٩، (الخرطوم: مركز الدراسات السودانية، ٢٠٠٩م)، ص ٨٠-٨١.

الجنايئة الدولية، وسعيها الحثيث لإعفاء مواطنيها من المثل أمام تلك المحكمة، بدعوى أنها ستتولى محاكمة من يثبت تورطه في جرائم مشابهة أمام المحاكم الأمريكية.

وبالنظر لدور المصالح الاقتصادية الأمريكية الفاعل في دعم الاتجاه الدافع نحو تفعيل قرارات المحكمة الجنائية الدولية بشأن السودان، فإن التعامل الناجع مع الأزمة يقتضي الاستفادة من ذلك العنصر عبر إبداء بعض المرونة فيما يتصل بمساعي الشركات الأمريكية البترولية للعمل على الساحة السودانية؛ بما يدفع تلك الأخيرة للضغط على الإدارة الأمريكية للتخفيف من التحيز إلى جانب المتمردين ضد حكومة السودان، وفي ذات الوقت يحقق نوعاً من الضغط على الصين لإبداء قدر أكبر من الدعم للموقف السوداني؛ حفاظاً على مصالحها الاقتصادية بصفة عامة، والبترولية بصفة خاصة في السودان.

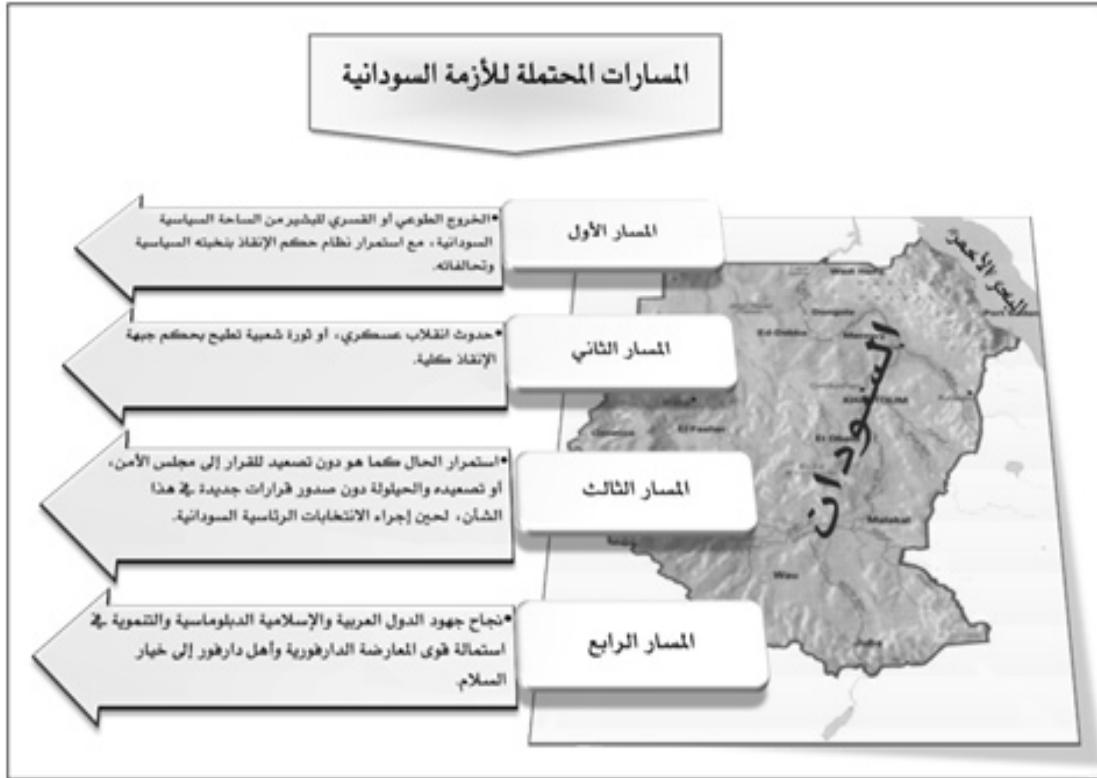
وينبغي أن يصاحب المسعى السوداني حملة إعلامية حسنة التخطيط والتنفيذ موجهة بالأساس للعالم الغربي والولايات المتحدة الأمريكية، وبصفة خاصة لذوي الأصول الإفريقية؛ لبيان الحقائق الموضوعية في قضية إقليم دارفور، وكذا في جنوب السودان بعد اتفاقيات السلام، وعدم ترك المجال الإعلامي بمختلف أدواته (تلفزيون، صحف، إذاعة،...)، حكرًا على أبنائ القائلين بانتهاكات حقوق الإنسان، وارتكاب جرائم ضد الإنسانية في السودان....، وكشف زيف تلك الادعاءات بخطاب عقلاني قائم على البيانات الواقعية والإنجازات، وليس خطاباً عاطفياً إنشائياً لن يُجد فتيلاً في التحاور مع تلك الجماعات.

وعلى ذات الصعيد يمكن الاستفادة من خبرات الجاليات العربية والإسلامية والإفريقية المتعاطفة على الساحة الأمريكية في صياغة الخطاب المضاد ونشره في المجتمع لتهدئة مخاوف الجماعات الأفرو-

موقفها على أرض الواقع إذا ما اتجهت الدول الكبرى المؤيدة للقرار إلى تنفيذ قرار المحكمة قسراً، وفرض مزيد من العقوبات على السودان ومن يؤيدها من الدول. خاصة إذا استطاعت تلك الدول تحييد الموقف الروسي والصيني بتنازلات أو تهديدات سياسية (التب وتايون بالنسبة للصين، جورجيا...، توسيع حلف الناتو... بالنسبة لروسيا)، أو اقتصادية، وهو أمر وإن كان صعباً لكنه ليس مستحيلاً أو مستبعداً في عالم السياسة.

وعلى صعيد آخر، فإن الموقف المؤيد لقرار المحكمة الدولية يحمل من التناقضات ما يمكن معه للحكومة السودانية -حال توافر الإرادة السياسية على الفعل- العمل على تحييد بعض القوى لاسيما فرنسا بما قد يؤدي إلى تفكيك ذلك الموقف؛ وذلك بمحاولة احتواء المخاوف الفرنسية بشأن تشاد، عبر التأكيد قولاً وعملاً على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لتشاد، ووقف دعم قوى التمرد التشادية، مقابل توقف تشاد وفرنسا عن تقديم الدعم السياسي والمادي بإيواء ومساندة متمردي دارفور، وكذلك ممارسة قدر من الضغط على المتشددين داخل تلك الحركات للقبول باتفاقات التسوية وفي مقدمتها مقررات «أبوجا».

وكذا بإنشاء محكمة دولية سودانية بمساعدة إفريقية، عربية وإسلامية، وبمراقبة أوروبية (فرنسية، ألمانية، بريطانية...)، لمحاكمة المسؤولين السودانيين الذين تطالب فرنسا بمحاكمتهم، الأمر الذي سيدعم الموقف السوداني في مواجهة الداعمين للاستجابة لقرار المحكمة الدولية من خلال سحب البساط القانوني الذي يزعم عدم جدية التحقيقات والمحاکمات السودانية؛ حيث تتفق فكرة المحاکمات السودانية الجدية للمتهمين بارتكاب جرائم وانتهاكات لحقوق الإنسان في دارفور مع صحيح القانون، بل ومع ميثاق المحكمة الجنائية الدولية، وأكثر من ذلك مع الموقف الأمريكي الراض للتوقيع على ميثاق المحكمة



خامساً: المسارات المحتملة

يمكن إجمال المسارات المحتملة للأزمة في عدة مسارات على النحو التالي:

المسار الأول: الخروج الطوعي أو القسري للرئيس البشير من الساحة السياسية السودانية، مع استمرار نظام حكم الإنقاذ بنخبته السياسية وتحالفاته، الأمر الذي سيؤدي من ناحية إلى إغلاق ملف المحكمة الجنائية، كما أنه سيمهل الرئيس الجديد فسحة من الوقت لتسوية الأزمات الداخلية، وعلى رأسها أزمة دارفور، والقضايا العالقة مع دول الجوار والقوى الدولية والإقليمية، متحلاً من القيود الكثيرة التي وضعها الرئيس عمر البشير على نفسه بعهوده وأيمانه وقراراته وخطاباته الحماسية.

ولكن هذا المسار يحمل بدوره أيضاً مخاطر الانشقاق والصراع الداخلي على من يخلف البشير في رئاسة البلاد حتى إجراء انتخابات جديدة، هل

أمريكية، وغيرها من الجماعات المعنية بأوضاع السودان بصفة عامة ودارفور بصفة خاصة، مع إيلاء عناية خاصة بكشف شبكات المصالح لبعض جماعات حقوق الإنسان والمنظمات الإغاثية، التي تتاجر بقضايا السودان لتحقيق مصالح خاصة مادية ومعنوية.

وعلى صعيد المنظمات الدولية العاملة في مجالات حقوق الإنسان والإغاثة الإنسانية يتطلب التعامل الفاعل من الحكومة السودانية تحقيق قدر ملموس من التنمية في أرض الواقع في إقليم «دارفور»، بما يمكن معه تفكيك معسكرات اللاجئين والنازحين التي باتت مصدرًا للضغط الدولية والإقليمية، ومصنوعًا للمتمردين والناقمين على السلطة في السودان، ولزيد من الفرقة والانقسام في البلاد، وهو ما يتطلب تمويلًا كبيرًا ودعمًا دوليًا وإقليميًا في مقدمته الدعم العربي والإسلامي والإفريقي، وهو الدعم الذي تحول دون التناقضات التي تشوب مواقف الأطراف المذكورة.

احتفاظ الرئيس البشير بمنصب الرئاسة، ومدى استقرار الأوضاع، والإقرار بصحة النتائج، أو عدم استقرار الأوضاع وانزلاقها لمستتبع الانتخابات الكينية عام ٢٠٠٧م، وما شهدته من صدمات وانتهاكات؛ حيث يحتمل كل وضع من تلك الأوضاع مجموعة أخرى من المسارات والاحتمالات، تنتهي في مجملها بخروج الرئيس السوداني من السلطة إلى مثواه، أو المحاكمة، أو استمرار السودان رهين السيف الدولي المسلط عليه من قوى الهيمنة والاستكبار الغربي والأزمات الداخلية.

المسار الرابع والأخير: والمفرد في التفاوض أن تنجح جهود الدول العربية والإسلامية الدبلوماسية والتموية في استمالة قوى المعارضة الدارفوروية وأهل دارفور إلى خيار السلام بخطة تنمية ومشاركة سياسية لكافة القوى الفاعلة على الساحة^(١)، وتحييد قوى الفتنة والإثارة بكافة السبل الممكنة، حتى وإن اقتضى الأمر استخدام أساليب غير سياسية وغير دبلوماسية لوأد الفتنة بوأد قادتها.

وإعطاء القضاء السوداني الفرصة لتشكيل المحاكمة المناسبة مع تقديم المساعدة العربية والإفريقية من خلال قضاة ومحامين عرب وأفارقة تحت مظلة الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي.

يقبل الشماليون برئاسة سلفاكير؟ وما هي تداعيات رئاسته على وحدة البلاد، ومسار الانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها ونتائجها، ومن بعدها مسار ومصير الاقتراع على حق تقرير المصير للجنوب.

المسار الثاني: حدوث انقلاب عسكري، أو ثورة شعبية تطيح بحكم جبهة الإنقاذ كلية، وهذا المسار يحتمل أكثر من مسار فرعي يتوقف بيانه على طبيعة القائمين به ومن ورائهم، فمن ناحية يمكن أن يقوم النظام الجديد بعقد صفقة مع العالم الغربي بتسليم الرئيس البشير أو محاكمته دوليًا على أرض السودان، نظير الاعتراف بالنظام الجديد الذي سيعتهد بحل مشكلة دارفور، واحترام اتفاقات السلام مع الجنوب واستحقاقاتها.

ومن ناحية أخرى يمكن أن يتصل النظام الجديد من كافة التزامات نظام جبهة الإنقاذ تجاه الجنوب، متهمًا إياه بالتفريط في سيادة البلاد ووحدتها، والانصياع للعالم الغربي، مع التعهد بتأمين حقوق أهل دارفور وجميع السودانيين في حياة كريمة في السودان موحد، ويحمل هذا المسار مخاطر التدخل الدولي والإقليمي، وعودة الأوضاع في السودان إلى أسوأ مما كانت عليه داخليًا، ما لم تتح التوازنات الإقليمية والدولية للنظام الجديد الفرصة لتوطيد نفوذه داخليًا، ومن ثم إقليميًا ودوليًا، وهو أمر بدوره مستبعد في ضوء توازنات القوى الشمالية الجنوبية.

المسار الثالث: استمرار الحال على ما هو عليه دون تصعيد للقرار إلى مجلس الأمن، أو تصعيده والحيلولة دون صدور قرارات جديدة في هذا الشأن، لحين إجراء الانتخابات الرئاسية السودانية، والنظر لما ستسفر عنه من نتائج.

وفي ضوءها يمكن وضع مسارات جديدة حال

(١) راجع في ركائز ومتطلبات هذا المسار، د. أماني الطويل، «التطورات المحتملة في دارفور في ضوء قرار توقيف البشير»، أوراق الشرق الأوسط، القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد ٤٤، أبريل ٢٠٠٩م، ص ١٢٧-١٢٨.

معلومات إضافية

التسلسل الزمني للأزمة بين المحكمة الجنائية والسودان:

أجاز مجلس النواب الأمريكي بالإجماع قرارًا يعتبر ما يحدث في إقليم دارفور «إبادة جماعية».	٢٠٠٤/١٠/٣م
شكّل الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي أنان لجنة دولية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في دارفور، تتألف من خمسة أعضاء برئاسة القاضي الإيطالي أنتونيو كاسيسي.	٢٠٠٤/١٠/٨م
وصل فريق تابع للأمم المتحدة إلى السودان للتحقيق في وقوع «جرائم إبادة جماعية في دارفور».	٢٠٠٤/١١/١٠م
رفعت لجنة تحقيق سودانية برئاسة رئيس القضاء الأسبق دفع الله الحاج يوسف تقريرًا للرئيس السوداني عمر للبشير تحدثت فيه عن تجاوزات لحقوق الإنسان في إقليم دارفور، ولكنها نفت وقوع تطهير عرقي، أو عمليات اغتصاب جماعي.	٢٠٠٥/١/٢٠م
أعلنت لجنة التحقيق التي شكّلتها الأمم المتحدة أن الحكومة السودانية «لم تعتمد سياسة إبادة جماعية في دارفور». لكنها حملتها هي وميليشيات الجنجويد والمتمردين المسؤولية عن خروقات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي تشكل جرائم بموجب القانون الدولي.	٢٠٠٥/١/٣١م
طلب مجلس الأمن من المحكمة الجنائية الدولية بدء التحقيق في أزمة دارفور.	٢٠٠٥/٣/٣١م
أعلنت المحكمة الجنائية الدولية أنها فتحت تحقيقًا في الجرائم التي حصلت في دارفور، وأوضحت المحكمة أنها ستحاكم ٥١ مشتبهًا بهم حصلت على أسمائهم من الأمم المتحدة.	٢٠٠٥/٦/٦م
أعلنت السلطات السودانية عن إنشاء المحكمة الجنائية الخاصة، والتي قالت: إنها ستحل محل المحكمة الجنائية الدولية، وأكدت أن ١٦٢ متهمًا سيمثلون أمام المحكمة، وذلك بعد اكتمال التحقيقات معهم.	٢٠٠٥/٦/١١م
قلل المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية من المحاكمات التي بدأها السودان، وقال: إنه لا يتوقع أن تحاكم المتهمين الرئيسيين بارتكاب فظائع في دارفور، وقد يكون بينهم مسئولون حكوميون وضباط عسكريون كبار.	٢٠٠٥ /٦/٣٠م

أُعلن في دارفور عن وثيقة مصالحة بين ثلاث قبائل متناحرة، أُغلق بموجبها ملف مقتل ١٢٦ شخصًا من قبيلة غير عربية في ليلة واحدة على أيدي أفراد من قبيلتين عربيتين.	٢٠٠٦/١/٩م
شدّد السودان مجددًا على تولي قضائه محاكمة المشتبه بتورطهم في ارتكاب جرائم حرب في إقليم دارفور.	٢٠٠٦/١/١١م
أعلنت حركة تحرير السودان المتمردة بدارفور عزمها تسليم المدعي الجنائي الدولي خرائط وخططًا ووثائق جديدة وصفتها بأنها سرية، تدين أعضاء بارزين في الحكومة السودانية بارتكاب جرائم حرب بالإقليم.	٢٠٠٦/١/١٥م
وافق مجلس النواب الأمريكي على مشروع قانون يهدف إلى منع ما وصفه بالفضائح التي تُرتكب في إقليم دارفور، ينص القانون على فرض عقوبات على المسؤولين عن «إبادة جماعية، أو جرائم حرب، أو جرائم ضد الإنسانية»، وتجميد أموالهم.	٢٠٠٦/٤/٧م
زعم المدعي العام لدى المحكمة الجنائية الدولية لويس أوكامبو أن محققيه عثروا على أدلة تثبت حدوث وقائع عمليات قتل، واغتصاب وتعذيب في دارفور، مشيرًا إلى أن عمله يركز على وقائع وقعت بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤م.	٢٠٠٦/١٢/١٨م
أعلنت المحكمة الجنائية الدولية أنها ستعرض أدلة تثبت تورط أشخاص في جرائم حرب، وأخرى ضد الإنسانية في دارفور.	٢٠٠٧/٢/٢٢م
وجّهت المحكمة الجنائية الدولية لوزير الدولة بوزارة الداخلية السابق ووزير الدولة للشئون الإنسانية حاليًا أحمد هارون وعلي كوشيب القائد بميليشيات الجنجويد اتهامات بارتكاب «جرائم ضد الإنسانية، وجرائم حرب» في دارفور بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤م، وطلب أوكامبو من المحكمة إصدار مذكريتي اعتقال بحقهما. - رفضت الحكومة السودانية محاكمة أي سوداني خارج بلده، حتى وإن كان متمردًا، وقامت بإحالة عسكريين إلى القضاء؛ لاتهامهم باقتراف جرائم في دارفور، منها قتل مواطنين وحرق قرى.	٢٠٠٧/٢/٢٧م
أقسم الرئيس السوداني ثلاثًا بأنه لن يسلم أي سوداني لمحاكمته في الخارج.	٢٠٠٧/٣/٣م
أُعلن في الخرطوم أن علي كوشيب سيمثل أمام المحكمة الجزائية الخاصة في الجنية عاصمة ولاية غرب دارفور، إلى جانب النقيب في الجيش حمدي شرف وشخص ثالث يدعى عبد الرحمن داود.	٢٠٠٧/٣/٧م

أعلن المدعي العام السوداني صلاح أبو زيد أنه قرّر مجدداً استجواب أحمد هارون في موضوع اتهامه من المحكمة الجنائية الدولية بعد أن تمّت تبرئته في وقت سابق من التهم الموجهة إليه بشأن الانتهاكات في دارفور.	م ٢٠٠٧/٣/٢٣
أصدر القضاة في المحكمة الجنائية الدولية مذكرتي توقيف بحق كل من هارون وكوشيب، وتضمنت لائحة الاتهام ٥١ جريمة ضد الإنسانية، وجرائم حرب من بينها: الاضطهاد، والقتل، والتعذيب، والاغتصاب.	م ٢٠٠٧/٥/٢
- أعلن وزير العدل السوداني أن السودان يرفض قرار مدعي المحكمة الجنائية الدولية، مؤكداً أن موقفه يتطابق مع القانون الدولي؛ نظراً لأنه ليس عضواً في معاهدة إنشاء المحكمة الجنائية.	
دعا أوكامبو المجتمع الدولي إلى الضغط على السودان لوقف ما ادعاه عدم تعاونها مع المحكمة في تسليم هارون وكوشيب.	م ٢٠٠٧/١٢/٦
قال أوكامبو: إنه يسعى لتوجيه اتهامات جديدة إلى مسئولين كبار في السودان بشأن تدهور الأوضاع في إقليم دارفور.	م ٢٠٠٨/٦/٦
أعلنت المحكمة الجنائية الدولية أنها حاولت اعتقال الوزير أحمد هارون أثناء توجهه لأداء مناسك الحج.	م ٢٠٠٨/٦/٧
أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية على لسان المتحدث باسمها شون ماكورماك أن أوكامبو سيتقدم بطلب لإصدار مذكرة توقيف للبشير.	م ٢٠٠٨/٧/١٢
وجه أوكامبو اتهاماً رسمياً للبشير بارتكاب جرائم حرب وإبادة جماعية في إقليم دارفور، وطلب من قضاة المحكمة إصدار مذكرة لاعتقاله.	م ٢٠٠٨/٧/١٤
أجرى عدد من الوزراء العرب والأفارقة لقاءات في نيويورك بهدف دفع مجلس الأمن لاتخاذ قرار بتأجيل مطلب أوكامبو بإصدار مذكرة اعتقال للبشير.	م ٢٠٠٨/٩/٢٦
طلب أوكامبو إصدار مذكرات توقيف لثلاثة من قادة المتمردين في دارفور اتهمهم بمهاجمة جنود في قوة حفظ السلام التابعة للاتحاد الإفريقي عام ٢٠٠٧م، وقتل اثني عشر منهم، إضافة إلى الاستيلاء على عتادهم.	م ٢٠٠٨/١١/٢٠

أعلنت البعثة المشتركة الأممية الإفريقية في دارفور أن قواتها وُضعت في حالة تأهب قصوى تحسباً لحدوث ردود عنيفة ضد الأجانب في السودان إذا ما قررت المحكمة الجنائية الدولية إصدار مذكرة توقيف للبشير.	م٢٠٠٩/٢/١٩
قالت المحكمة الجنائية الدولية: إنها ستحسم قرارها في الرابع من مارس بشأن مذكرة اعتقال للرئيس السوداني عمر حسن البشير بتهمة المسؤولية عن ارتكاب جرائم حرب في إقليم دارفور.	م٢٠٠٩/٢/٢٣
قال أوكامبو: إنه إذا أصدرت المحكمة مذكرة توقيف للرئيس السوداني عمر البشير فسيُعتقل حالما يتجاوز حدود السودان. - جددت الحكومة السودانية عدم اعترافها بالمحكمة الجنائية قائلة: إن قراراً صادراً عنها لا يعنيها.	م٢٠٠٩/٣/٢
البشير يلقي خطاباً في افتتاح سد مروى بشمال السودان، ويجدد موقف السودان الراض للتعامل مع أي قرار دولي «يستهدف السودان»، ويقول: إن الرد سيكون بالتنمية، وتعزيز مسيرتها في جميع القطاعات، خاصة الزراعة.	م٢٠٠٩/٣/٣
المحكمة الجنائية الدولية تصدر مذكرة اعتقال بحق الرئيس السوداني عمر البشير، معتبرة إياه متهمًا جنائيًا بوصفه مشاركاً غير مباشر في هجمات دارفور. وتتهم المذكرة البشير بـ«تصفية مدنيين، والتهجير القسري، والتعذيب والاغتصاب» في حين نفت عنه تهمة الإبادة الجماعية.	م٢٠٠٩/٣/٤

المصدر:

الجزيرة نت، ملف «البشير والمحكمة الجنائية»، انظر الرابط:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/1D08E867-8B6A-4BFF-8564-9D26604A4019.htm>

أزمات السودان وتحديات أمن المنطقة العربية



د. حسن الحاج علي أحمد

عميد كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية - جامعة الخرطوم

ملخص الدراسة

تتشابه معاني الأمن في بعديه اللغوي والاصطلاحي، حيث تركز جميعها على أن الأمن هو تحقيق السكينة والطمأنينة والاستقرار على مستوى الفرد والجماعة والأمة. وهناك أسئلة عديدة يطرحها مفهوم الأمن، لعل أهمها: الأمن لمن؟ هل لفرد أم لبعض الأفراد، أو لمعظمهم أم لهم جميعاً؟ أم للمجتمع؟ أم لدولة واحدة، أو لبعض الدول أم لمعظمها أو كلها؟ وينجم عن هذا السؤال بروز ثلاث رؤى رئيسة متعلقة بالأمن هي: الأمن القومي، والأمن المجتمعي، والأمن الإنساني.

ثم هناك سؤال عن تحقيق الأمن لأي قيم؟ وذلك لأن «القيم» متعددة تبعاً لتنوع الأفراد والدول والفاعلين الاجتماعيين. وربما تشمل السلامة المادية والرفاه الاقتصادي، والاستقلالية والاستقرار النفسي. فهل هدف الأمن حماية السيادة، أم حماية الهوية، أم بقاء الفرد؟ ثم ما كمية الأمن المطلوبة؟ وهل الأمن قيمة «جزئية» يمكن أن يكون لديك منها جزء، قل أو أكثر؟ أم إنه قيمة «مطلقة»؟ إما أن تكون آمناً أو غير آمن؛ حيث لا يوجد أمن «جزئي».

ولما كانت معظم أزمات السودان الرئيسية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمحيطه الإقليمي العربي والإفريقي، ومن ثم الإسلامي، فإنه يمكن القول: إن التحديات المتنوعة التي يواجهها ذلك البلد، والتي يتداخل فيها العسكري والسياسي، مع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، إنما تنعكس على مرتكزات أمن المنطقة باتساع نطاقها وأبعادها ومراميها.

الأمر الذي يجعل من الأزمات التي تحيق بالسودان، وتوشك أن تعصف به، إنما تحمل بين طياتها تحديات مباشرة على أمن المنطقة العربية والإفريقية والإسلامية بشكل عام.

ولن تحقق دول المنطقة أمنها بشكل فعّال دون أن تعمل على توفير أمن السودان أولاً، وهذا لن يحدث أيضاً ما لم تلم تلك الدول بأوضاع السودان، عبر إدراك الشبكات الاجتماعية التي تعمل في قضايا البلاد المتشابكة ومكوناتها، من جماعات مسلحة، ومرترقة، وشركات عسكرية وأمنية خاصة، وشركات تجارية، وأمراء حرب، ومنظمات إغاثة وجاسوسية تعمل على حدود السودان، وبالتالي على تخوم الوطن العربي. ولن تتجح الدول العربية في إدراك أمن السودان -ومن ثم أمنها- دون وضع استراتيجية فعّالة للتعامل مع هذه الشبكات وتحجيم دورها، وإضعاف روابطها المحلية والإقليمية والدولية.

أزمات السودان وتحديات أمن المنطقة العربية



د. حسن الحاج علي أحمد

عميد كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية - جامعة الخرطوم

منهج الدراسة:

لما كانت معظم أزمات السودان الرئيسية أضحت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمحيطه الإقليمي وبالبيئة العالمية، ولأن تحديات البلاد متنوعة يتداخل فيها العسكري والسياسي مع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فإن منهجاً واحداً لا يكفي لفهم وتفسير تلك الأزمات وتأثيرها على الأمن العربي.

لذا سيعتمد هذا البحث على منهج تحليل القيم؛ وذلك لأن هذا المنهج يمكننا من إرجاع ظواهر القضايا والوسائل المستخدمة لتحقيق الأهداف إلى جذورها الفكرية ومنطلقاتها العقدية؛ وذلك لأن أزمات السودان لا يمكن فهمها دون تناول الأبعاد الفكرية للفاعلين الأساسيين الذين يديرون الأزمات السودانية، خاصة أن الساحة السودانية تشهد هذه الأيام تنافساً محتدماً بين رؤى فكرية متباينة تسعى كل منها لتشكيل التوجه الثقافي والحضاري للبلاد، وهنا ستعمد الدراسة لتحليل الخطاب السياسي للقوى الفاعلة لتحديد المكونات القيمية التي تؤثر في السياسة تجاه السودان.

كما أن الدراسة ستستخدم مدخل تحليل الشبكات الاجتماعية؛ وذلك لأن هذا المدخل سيكامل منهج تحليل القيم؛ لأنه يركز على تحليل الروابط القائمة بين الفاعلين في مستويات التحليل المختلفة: المحلية والإقليمية والعالمية. وميزة تطبيق هذا المنهج على الحالة السودانية تكمن في أنه يتعرّض في التحليل للأبعاد الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي سيمكننا من تناول الأزمات السودانية في كل تعقيداتها، ويبعدنا عن اختزال الحالة في بُعد واحد.

المحور الأول

تعريف مفاهيم الأمن والأمن القومي

تعريف الأمن:

تتشابه معاني الأمن في بُعديه اللغوي والاصطلاحي، حيث تركز جميعها على أن الأمن هو تحقيق السكينة والطمأنينة والاستقرار على مستوى الفرد والجماعة، فقد جاء في لسان العرب: «أَمِنَ يَأْمُنُ أَمْنًا وَأَمَانًا، وَأَمِنَهُ أطمأنَّ، وضدُّ خاف فهو أَمِنٌ وأَمِينٌ. أما الأمان: الطمأنينة والصدق والعهد والحماية والذمة، أو ما يقابل

الأمن القومي:

يشير مفهوم الأمن القومي جدلاً كبيراً بين الباحثين؛ حيث يرى عدد منهم أن المفهوم غامض، ويركز على أهمية إعطاء الأولوية لأمن البلد. عدا ذلك فإن مفهوم الأمن القومي لا يضيف أي بُعد موضوعي آخر. ويعتقد هذا التيار من الباحثين أن المفهوم يحتاج إلى تحديد وضبط، وإذا ترك من دون ذلك يصبح عديم الجدوى.⁽³⁾

لذا فإن الرؤى تتباين حول مدلول الأمن القومي وما يجب أن يركز عليه. ونجد هناك اختلافاً بين الرؤية الغربية ورؤية الدول النامية حول المقصود بمفهوم الأمن القومي.

يغلب على تعريف الأمن القومي في الدول الغربية المتقدمة حماية البلاد من التهديد الخارجي. وقد

قبول هذا التعريف الذي يهتم بالخطر الخارجي بانقتاد قوي من دارسي العالم النامي الذين يرون أن مهددات الأمن القومي في تلك البلدان هي داخلية بالدرجة الأولى، وتتركز بصورة أساسية في الفقر والجهل والمرض، وانتشار الصراعات الداخلية.

ويرى دارسو العالم النامي أن مفهوم الأمن القومي القائم على بُعد التهديد الخارجي قاصر، ولا يصلح لتحليل أوضاع بلدانهم للأسباب التالية:

أولاً: يركز المفهوم اهتمامه على المستوى الدولي كمصدر للتهديدات الأمنية، وبذلك يغفل عن ذكر المهددات الداخلية.

ثانياً: عدم اهتمامه بالموضوعات غير العسكرية مثل الفقر، وانتشار الأمراض، وتدهور البيئة، واعتبارها

الخوف⁽¹⁾. ويقول الله تعالى: ﴿لَا يَلْنفِ فُرَيْشَ ۝١﴾ ^(٢) فليعبدوا ربَّ هذا البيت الذي أطعمهم من جوعٍ وءامنهم من خوفٍ ۝٣، وقد ربطت الآية الكريمة الأمن الغذائي بحالة الطمأنينة العامة والاستقرار. وبذلك يشير مفهوم الأمن إلى حالة الطمأنينة العامة، وانعدام الخوف للفرد والمجتمع.

الأمن لمن؟ ولأي قيم؟

هناك أسئلة عديدة يطرحها مفهوم الأمن وتشمل^(٢):

الأمن لمن؟ هل لفرد أم لبعض الأفراد أو لمعظمهم أم لهم جميعاً؟ أم للمجتمع؟ أم لدولة واحدة أو بعض الدول أو معظمها أو كلها؟ ونجم عن هذا السؤال بروز ثلاث رؤى رئيسة متعلقة بالأمن هي: الأمن القومي، والأمن المجتمعي، والأمن الإنساني.

ثم هناك سؤال تحقيق الأمن لأيّ

قيم؟ وذلك لأن القيم متعددة تبعاً لتنوع الأفراد والدول والفاعلين الاجتماعيين. وربما تشمل السلامة المادية، والرفاه الاقتصادي، والاستقلالية والاستقرار النفسي. فهل هدف الأمن حماية السيادة أم حماية الهوية أم بقاء الفرد؟ ثم ما كمية الأمن المطلوبة؟ حيث يبرز هنا رأيان: يعتقد الأول أن الأمن قيمة يمكن أن يكون لديك جزء منها، قل أو كثر، وتريد أن تزيد منها.

بينما يقدم الرأي الثاني وجهة نظر معارضة ترى أن الإنسان إما أن يكون آمناً، أو غير آمن؛ حيث لا يوجد أمن جزئي. ومن أي نوع من الأخطار؟ هل من اللصوص أم من تهديدات سياسية أو اقتصادية؟ وبأي وسيلة؟ وبأي تكلفة؟ وفي أي وقت؟

(١) ابن منظور، لسان العرب:

<http://lexicons.sakhr.com/openme.aspx?fileurl=/html/7058937.html>

(2) David A. BaLldwin, The Concept of Security, Review of International Studies, vol.23,no.1, 1997. pp.14-15.

(3) Arnold Wolfers, National Security as an Ambiguous Symbol, in John Vasquez, Classics of International Relations, Englewood Cliffs: Prentice-Hall, 1986. p.117.

ضعيفة الصلة بقضايا وموضوعات الأمن.

الأمن الإنساني والأمن القومي:

برز في العقدين الأخيرين مفهوم الأمن الإنساني، ويشير إلى الاهتمام بأوضاع معاش الأفراد وهموم حياتهم اليومية، مثل تأمين المأكل والمشرب، والملبس والمأوى، والرعاية الصحية. بمعنى آخر يشير إلى توفير الحد الأدنى من الحياة الكريمة للأفراد. وقد كوّنت الأمم المتحدة مفوضية الأمن الإنساني في عام ٢٠٠٠م بعد انعقاد قمة الألفية. ويشير تقرير المفوضية، الذي صدر في منتصف عام ٢٠٠٣م، إلى أن مفهوم الأمن الإنساني معقد ومتعدد، ويتطلب مدخلاً شاملاً للتعامل معه. ويرى أن المفهوم يجمع بين حماية الأفراد وتمييزهم، ويهدف إلى تحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة.

ومن الواضح أن الأمن الإنساني قد حوّل الاهتمام من الدولة إلى الفرد ووسّع مجالات الأمن لتشمل أبعاداً غير عسكرية، مثل تأمين الغذاء والدواء والسكن، لكن هذا التركيز على الفرد لا يتعارض بالضرورة مع الأمن القومي بل هو مكمل لمقوماته.

المحور الثاني

أهمية ومكانة السودان الاستراتيجية وارتباطه بأمن المنطقة العربية

الموقع الجيوستراتيجي والجوار الإقليمي:

السودان أكبر الأقطار الإفريقية مساحة، تحدّه تسع دول، وله تداخل إثني مع الكثير منها، فمساحة البلاد البالغة مليون ميل مربع، ووجودها في منطقة شمال شرق إفريقيا، مكّنتها من أن تكون مرتبطة بشكل وثيق بما يدور في مصر على وجه الخصوص، ومنطقة الخليج بصورة عامة. فهناك اعتماد متبادل بين السودان ومصر، بمعنى أن ما يحدث لأي طرف يتأثر به الطرف الآخر. فبحكم الوجود على ساحل البحر الأحمر، يقع السودان بين أهم معبرين للتجارة العالمية والنفط في المنطقة، وهما قناة السويس وباب

ثالثاً: إيمانه بتوازن القوى العالمي بحسبانه آلية شرعية وفعالة للنظام العالمي.^(١)

وهذا يعني تفضيله لأشكال الهيمنة القائمة في النظام العالمي، وترجيحه على ما عداها من الأشكال التي تريد التغيير، وقد رمت بعض التعاريف لمعالجة هذا الخلل في التعريف الغربي، وذلك بإدماج بُعد التهديد الداخلي. فعلى سبيل المثال ورد في موسوعة السياسة، التي حررها مجموعة من الباحثين العرب، أن الأمن القومي هو: «تأمين سلامة الدولة ضد أخطار خارجية وداخلية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية؛ نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي».^(٢)

إلا أن هذا التعريف لا يزال ناقصاً؛ إذ يرى أن نتيجة الأخطار هي الوقوع تحت سيطرة أجنبية، غير أننا نجد أن بعض البلدان قد انهارت وضربتها الفوضى الداخلية دون أن تقع تحت السيطرة الأجنبية بصورة دائمة مثل الصومال وسيراليون.

وفي بعض الحالات يثير مفهوم الأمن القومي إشكالات مفاهيمية وعملية. ففي السياق العربي أو الإسلامي يشير مفهوم «القومي» إلى الأمة العربية أو الأمة الإسلامية، وفي كلتا الحالتين تتكون الأمة من عدد من الدول القطرية.

ونتيجة لذلك فإن الأمن في الوطن العربي يشير إلى مستويين: الأمن القومي، ويركز على الأمة من المحيط إلى الخليج، والأمن الوطني ويشير إلى أمن الدولة القطرية.

(1) Amita Acharya, "The Periphery As The Core: The Third World And Security Studies," Toronto: York Centre For International and Strategic Studies Occasional Paper No.

28, March 1995. p. 4.

(٢) موسوعة السياسة، رئيس التحرير، عبد الوهاب الكيالي. بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثانية، ١٩٩٠م، ص. ٣٣١.

لتأمين غذائها بتوقيع اتفاقيات مع دول زراعية تكفل لها الزراعة في تلك الدول. وقد أوضح تقرير لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة أن أزمة الغذاء التي حدثت في العالم خلال عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ م أضافت نحو ١١٥ مليون شخص في العالم إلى أولئك الذين يعانون من الجوع الشديد. (٤)

وباستطاعة السودان، إذا تحقق له الاستقرار والاستثمارات المناسبة، أن يؤمن الغذاء للعالم العربي. يضاف إلى ذلك أن وضع السودان المائي -بحكم وجوده في حوض النيل، واتفاقه مع مصر على ترتيبات لقسمة مياه النيل- سيتأثر سلباً بحالة التفتت والانقسام كما ستتأثر معه مصر.

تأمين التواصل الحضاري والثقافي:

وجود السودان الجغرافي جعله مرتبطاً بمناطق جغرافية فرعية مهمة في إفريقيا، فالبلاد لها ارتباط ثقافي وتاريخي وسياسي وروابط دم مع مصر في الشمال، وهي جزء من القرن الإفريقي الكبير، ولها تداخل قبلي وروابط إثنية وعلاقات تجارية مع هذا الجزء من القارة، كما أن تمدد السودان جنوباً، عبر التداخل القبلي، يجعله متصلاً بمنطقة شرق إفريقيا ومنطقة البحيرات. وتكتمل ارتباطات السودان الثقافية والحضارية بتواصله غرباً مع منطقة الساحل الإفريقي حتى المحيط الأطلسي، فهذه المنطقة شهدت وما تزال تشهد تفاعل العروبة والإفريقية. وفي غالب هذا التواصل تظل الثقافة العربية الإسلامية هي الإطار الذي تندرج تحته هذه التفاعلات.

الأمن الاقتصادي (الموارد والأسواق):

بحكم جوار السودان لتسع دول، وبحكم جواره لثلاث دول إفريقية منغلقة جغرافياً، ولا يوجد لديها منفذ للبحر، وهي إثيوبيا وتشاد ويوغندا، فإنه يشكل

(4) FAO, The State of the Agricultural Commodity Market 2009

<http://www.fao.org/docrep/012/i0854e/i0854e00.htm>

المنذب؛ حيث تعبر يومياً نحو مائة سفينة و١٢٠ ألف برميل من نفط الخليج. (١)

ونتيجة لتزايد أهمية البحر الأحمر الاستراتيجية؛ بسبب تنامي أعمال القرصنة بالقرب من الصومال، وأعمال استكشاف النفط والغاز، وارتباط البحر الأحمر بمنطقة الخليج، فقد تزايد الوجود العسكري الأجنبي فيه، فعلى سبيل المثال تجري الاستعانة في الوقت الراهن بأساطيل ألمانية وأسبانية لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية. ويبلغ عدد القوات الألمانية نحو ٢٨٠٠ جندي ينتشرون في منطقة واسعة تبدأ من جدة شمالاً وحتى جزيرة سومطرة في خليج عدن جنوباً، ويتكون الأسطول الألماني من أربع بوارج وفرقاطتين وأربعة قوارب. (٢)

كما أن إسرائيل التي تريد لها روابط تجارية مع إفريقيا تعد ميناء بورتسودان الميناء الأقرب لها لاختراق أسواق دول إفريقيا جنوب الصحراء، وتهتم إسرائيل بالسودان لأنه يمثل الامتداد الجنوبي لمصر. (٣)

أما في جوار السودان الغربي، فهناك وجود اقتصادي غربي وآسيوي مكثف، إضافة للوجود العسكري الغربي، والذي سنتناوله بتفصيل أكثر لاحقاً.

الأمن المائي والغذائي:

يظل السودان بأرضه الشاسعة الصالحة للزراعة البالغة ٢٠٠ مليون فدان أملاً مرتجىً للدول العربية لتحقيق الأمن الغذائي. وأبانت أزمة الغذاء التي ضربت العالم في السنتين الماضيتين أن الأمن الغذائي يسبق الأمن العسكري، وأن عدداً من الدول خططت

(1) Jeffrey A. Lefebvre, "Red Sea Security and the Ge - political-Economy of the Hanish Islands Dispute," Middle East Journal, vol. 52, no. 3, Summer 1998. P. 77.

(٢) علي المليجي علي، «البحر الأحمر بين القرصنة والتدويل»، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد ٩٧، ١/٦/٢٠٠٩م.

<http://www.kkmaq.gov.sa/Detail.asp?InNewsItemID=319095>
(٣) حسن مكي محمد أحمد، «السودان وجيرانه في خواتيم الألفية الثالثة»، المركز السوداني للخدمات الصحفية.

<http://arabic.smc.sd/armain/artopic/?artID=32434>

دارسو السياسة الخارجية الغربيون يقللون في السابق من أهمية الأفكار، ويركزون على العوامل المادية.

وتتضح أهمية الأفكار والقيم في أنها تسهم في تشكيل السياسات وما يفضله متخذو القرار. وفي الحالة السودانية تتبدى بوضوح أهمية الأبعاد الفكرية في الصراع الدائر هناك. وعلى الرغم من تغير أساليب الصراع بمرور الوقت، إلا أن الأهداف ظلت ثابتة، وهي تغيير الوجهة الحضارية في المقام الأول، وإن تعذر ذلك فالتقسيم والانفصال.

طبيعة الصراع على السودان:

منذ أن نال السودان استقلاله في عام ١٩٥٦م، دخل في حالة من الصراع الداخلي لم تقطع إلا قليلاً.

وكانت أوضاع الصراع تتعقد بمرور الوقت وتتشابك روابطها الداخلية والخارجية. ونتيجة لما يشكله السودان من بُعد حضاري يتمثل في هويته العربية الإفريقية الإسلامية فإن ذلك يؤهله للتواصل بين إفريقيا شمال الصحراء وإفريقيا جنوبها. وبين شرق إفريقيا وغربها؛ حيث يشكل طريق الحج القديم الذي يبدأ من الأطلسي غرباً وحتى الجزيرة العربية شرقاً رباطاً من التواصل الاجتماعي والثقافي.

واستقرار السودان يعني تمدده الحضاري شرقاً وغرباً وجنوباً، ويعني أن حالة التمازج الثقافي التي شكّلت السودان يمكن أن تضعف في هذه المناطق. لذا فإن ما يواجهه السودان هو محاولة لتغيير هويته الحضارية، وهي تنافس قيمي بين رؤيتين: الأولى تريده جزءاً من محيطه الحضاري العربي الإفريقي الإسلامي، والثانية تهدف لربطه بإفريقيا ومن ثم بالعالم الغربي.

وقد جرى التعبير عن هذا الصراع بأشكال مختلفة،

جسراً ورباطاً لسوق كبيرة قوامها نحو ثلاثمائة مليون شخص. ويعود جزء من التنافس الغربي الآسيوي في إفريقيا لتنامي قدرات السوق الإفريقية. وبالإضافة للموارد التي يزخر بها السودان، فإنه يعد امتداداً لمنطقة غنية بالموارد الطبيعية. فالكونغو الديمقراطية على سبيل المثال تعد من البلدان الغنية بالموارد ليس في إفريقيا فقط، وإنما في العالم؛ حيث توجد كميات كبيرة من الذهب واليورانيوم والفضة والكولتان.

ونتيجة للقتال الدائر هناك وضعف الوجود الحكومي في مناطق شرق الكونغو، فقد أضحت التجارة غير القانونية -أو نهب الموارد بصورة أدق- رائجة. وتطلب الحال تدخل الأمم المتحدة. فقد أصدر مجلس الأمن القرار رقم ١٨٥٦ في ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٨م والذي

خوّل بموجبه قوات حفظ السلام هناك باستخدام قدراتها الرقابية والفحصية للحد من الاتجار غير المشروع في الموارد الطبيعية الذي تمارسه شركات وميليشيات وأمراء حرب ودول^(١). لذا فإن استمرار حالة الانفلات الأمني على حدود السودان الغربية يصبّ في مصلحة الأطراف المستفيدة من نهب موارد الدول الإفريقية.

المحور الثالث

تأثير أزمات السودان على الأمن العربي

دور الأفكار والقيم:

بدأت تتضح في الآونة الأخيرة أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به الأفكار في التأثير على السياسة الخارجية والداخلية للدول، وتشمل الأبعاد الفكرية: الثقافة والهوية، والمثل والتوجهات القيمية، وكان

(١) انظر نص قرار مجلس الأمن:

<http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N08/666/94/PDF/N0866694.pdf?OpenElement>

وقد برز هذا التوجه بصورة خاصة في القضايا الكبيرة التي تواجه الأمة مثل قضية فلسطين، والاحتلال الأمريكي للعراق، والمحاولات السياسية والثقافية التي تريد طمس الهوية. وقد شكّل هذا التوجه والسلوك الفعلي للحكومة السودانية في بداية التسعينيات الأساس الذي قامت عليه السياسة الأمريكية تجاه البلاد. وتمثلت هذه السياسة في العمل على تغيير نظام الإنقاذ عبر وسائل الإكراه المختلفة. وقد أشار أندريو ناتسيوس، المبعوث الأمريكي الخاص السابق للسودان إلى ذلك في مقال في مجلة «الفورن أفيرز».

اشتدت وطأة التدخل الأجنبي في السودان منذ أن استلمت حكومة الإنقاذ السلطة، وأعلنت عن توجهات فكرية وحضارية حاولت أن تعكس من خلالها قيماً إسلامية، ورغبة في الأصالة والتحرر

ويعتقد ناتسيوس أن التغيير الشامل للنظام صعب، ويقترح بدلاً عنه التغيير التدريجي، وذلك عبر الضغط على المؤتمر الوطني، الحزب الرئيس الحاكم في البلاد، لتنفيذ الأجزاء التي

تسهم في التحوّل في اتفاقية السلام الشامل.⁽³⁾

تأثير الانفصال والتفتت الجيوستراتيجي:

آثار التفتت الحضاري والثقافي: نموذج تفاعل العروبة والإفريقية من البحر إلى المحيط:

بسبب ما يدور في دارفور، فإن هذا التقرير سيركز بصورة أكبر على التواصل بين السودان وغرب إفريقيا. وقد عرفت المنطقة ما بين السودان وادي النيل وغرب إفريقيا، تاريخياً، بمنطقة الحزام السوداني، وهي منطقة تداخل وتمازج سكاني كبير. وقد أشار عبد الهادي الصديق إلى أن طريق السودان «كان من أهم الطرق نشاطاً في تدفقات القبائل العربية عبر وادي النيل وكردفان ودارفور إلى داخل منطقة غرب إفريقيا، مما نتج عنه قيام الإمبراطوريات الإفريقية

فعلى سبيل المثال يقول جون قرنق، زعيم الحركة الشعبية في السودان: «نحن نعتقد بأن الحكومات التي تعاقبت على الحكم في الخرطوم، منذ عام ١٩٥٦م، قد أقامت وحدة البلاد وتميتها على أسس ضيقة، وعلى تعريف منقوص للسودان استبعد حقائق أساسية من واقع بلادنا. وهذا الاستبعاد هو الذي تسبب في الحرب، فالسودان كما نعلم، ومنذ عام ١٩٥٦م، يقوم على شوفينية إثنية ودينية، وأي شكل من الشوفينية يقود للفاشية في كل مكان».^(١)

وإذا نجحت محاولات تغيير الهوية الحضارية؛ فإن ارتباط السودان بمحيطه العربي الإسلامي سيضعف، وإذا فشلت محاولات التغيير يبقى خيار الانفصال والتفتت قائماً.

التوجه الفكري والحضاري:

اشتدت وطأة التدخل الأجنبي في السودان منذ أن استلمت حكومة الإنقاذ السلطة، وأعلنت عن توجهات فكرية وحضارية حاولت أن تعكس من خلالها قيماً إسلامية، ورغبة في الأصالة والتحرر. فقد ورد في الاستراتيجية القومية الشاملة التي أعلنت في عام ١٩٩٢م أن الغاية القومية التي تسعى الدولة لتحقيقها هي: تأسيس نهضة حضارية شاملة تمكّن السودان من تحقيق ذاته، وإشاعة الحريات لأهله، والارتقاء بحياتهم، وتحقيق المنفعة التي تصون الوجود والقيم... وأن يكون القرار السياسي الخارجي أصيلاً متحرراً من الضغوط الخارجية.. وأن يكون السودان ذا فاعلية سياسية وعلاقات وحدوية وتكاملية في كلا المحورين الإقليمي والدولي.^(٢)

(١) الوثائق كمبر، محرر، جون قرنق: رؤيته للسودان الجديد وإعادة بناء الدولة السودانية. القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع. ٢٠٠٥م. ص. ٨٠.

(٢) مركز الدراسات الاستراتيجية، الاستراتيجية القومية الشاملة: ١٩٩٢-٢٠٠٢م، المجلد الأول، الخرطوم، مطبعة جامعة الخرطوم. ١٩٩٢. ص. ٧.

(3) Andrew S. Natsios, "Beyond Darfur: Sudan Slide Toward Civil War," Foreign Affairs. March/April 2007. vol. 87, no. 3.p.89.

تأثير الشبكات الاجتماعية المتجاوزة للحدود:

لا نستطيع أن نلم بأوضاع السودان دون أن ندرك تكوين الشبكات الاجتماعية التي تعمل في قضايا البلاد المتشابكة، فهناك أعداد كبيرة من الجماعات المسلحة ومجموعات المرتزقة، والشركات العسكرية والأمنية الخاصة، والشركات التجارية، وأمراء الحرب والمليشيات والمغامرين واللاجئين ومنظمات الإغاثة على حدود السودان، وبالتالي على تخوم الوطن العربي، كما أن هناك دولاً ومنظمات إقليمية وجيوشاً تعمل داخل البلاد، ولهذه الشبكات الاجتماعية ارتباطاتها الداخلية والخارجية، ولها مصالحها الخاصة.

وفي أحيان عديدة تتقاطع هذه المصالح وتتضارب، وتؤدي هذه الشبكات أدواراً سياسية واقتصادية واجتماعية، وأمنية وعسكرية. ويصعب معالجة قضايا السودان دون الأخذ في الاعتبار التعامل مع هذه الشبكات، وتحجيم دورها، وإضعاف روابطها المحلية والإقليمية. ومن أهم الشبكات العاملة داخل السودان وعلى حدوده شبكات الوجود العسكري الأجنبي.

تأثير الوجود العسكري الأجنبي:

الوجود الفرنسي:

توجد لدى فرنسا كقوة استعمارية قديمة في إفريقيا مصالح اقتصادية وثقافية وسياسية مقدره في القارة. ولها قواعد عسكرية في السنغال في الغرب وفي الجابون في الوسط وفي جيبوتي في الشرق. كما أن لفرنسا وجوداً عسكرياً عبر ما أسمته «عمليات» في ساحل العاج؛ حيث يبلغ عدد الجنود الفرنسيين نحو ثلاثة آلاف. ولها في إفريقيا الوسطى نحو ٣٠٠ جندي يقومون بدعم الرئيس فرانسوا بوزيزيه الذي يعتمد في بقائه في السلطة على هذه القوات.

وقد قامت قوات فرنسية في التصدي للمتطرفين في منطقة بيراو في عام ١٩٩٦م، وأنهمت القوات الفرنسية بارتكاب انتهاكات كبيرة ضد المدنيين

العظيمة والمتاخمة لسودان وادي النيل في كانم وبرنو وباقر ووداي، إلى جانب مملكة دارفور وتقلي، ثم سنار؛ حيث بدأ الانفتاح العربي الإفريقي الأكثر عمقاً، والذي تمثل في ربط إمبراطوريات السودان العظيمة في حزام سوداني واحد من غانا في القرن العاشر إلى سنار في القرن السادس عشر^(١).

هذا البعد التاريخي ترسخ بمرور الزمن بفضل عوامل التجارة والثقافة وطريق الحج؛ ونتيجة لذلك برزت السمات الثقافية الخاصة بالمنطقة والمتمثلة في خصائص الدين الإسلامي التي ترسخت في عادات الأكل والشرب والملبس، يضاف إلى ذلك التزاوج والانصهار الاجتماعي. وبرز هذا الارتباط في مناصرة حركة الإمام محمد أحمد المهدي في أواخر القرن التاسع عشر في السودان. فقد كان للحركة المهدية مناصرون في غرب السودان، وكان لها «معارك وحصون وأبطال وشهداء».

وقد كان الشيخ حياة بن سعيد، عامل المهدي لغرب إفريقيا يرسل الرسائل من مقره بـ «بلدة» إلى سلاطين وحكام المناطق المجاورة يدعوهم للدخول في المهدية، وكان يتلقى البيعة نيابة عن الإمام المهدي^(٢).

لذا تعود محاولات زعزعة استقرار السودان إلى فك هذا الارتباط بالإشارة إلى صراع بين العروبة والإفريقية في دارفور وجنوب السودان، وإلى وقف التواصل الحضاري بين مكونات هذا الحزام. هذه المحاولات مرتبطة بما يدور في تشاد، وبالصراع الدائر في شمال كل من النيجر ومالي، والذي يمتد بأشكال مختلفة حتى شمال السنغال وجنوب موريتانيا.

(١) عبد الهادي الصديق، الحزام السوداني: جغرافيته وتاريخه الحضاري.

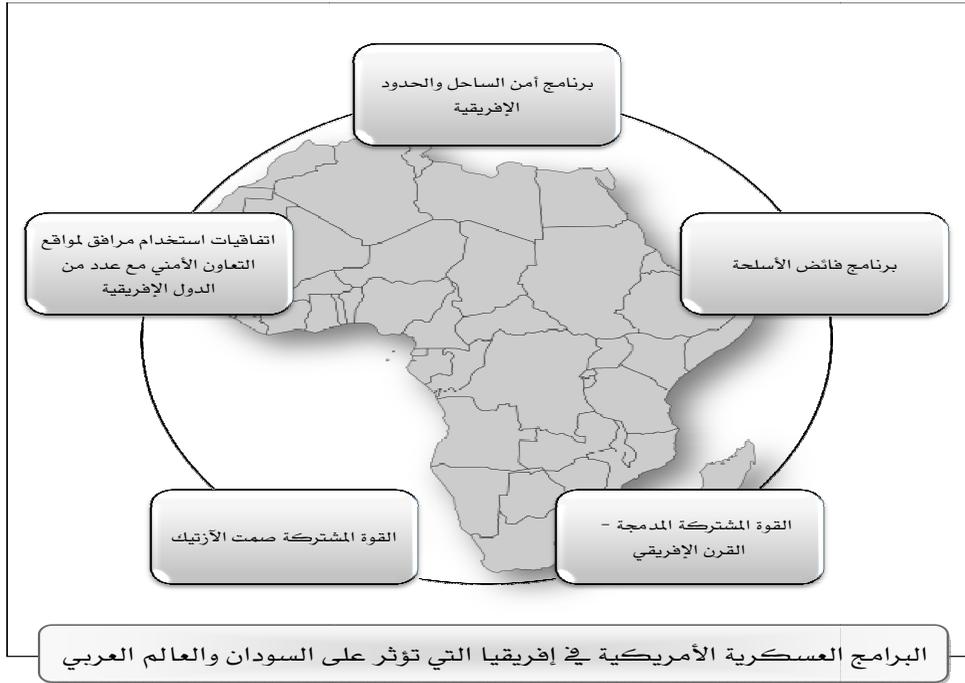
أم درمان: مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، ٢٠٠٥م، ص ٣٩.

(٢) الأمين أبو منقحة محمد، «عوامل التواصل بين السودان وادي النيل وبلاد

غرب إفريقيا»، في: الطيب حياتي (محرر): السودان ودول الجوار:

عوامل الاستقرار والتنمية. الخرطوم، مطبعة جامعة الخرطوم،

٢٠٠١م، ص ٢٨٩.



الوجود العسكري الأمريكي:

أما عن الوجود العسكري الأمريكي فقد تزايد في السنوات القليلة الماضية بعد ما سمي «الحرب على الإرهاب»، فقد قامت الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٢م، ونتيجة لأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، بإنشاء برنامج عسكري جديد هو العون التدريبي للعمليات الإفريقية الطارئة African Contingency Operations Training Assistance، ويتميز هذا البرنامج عن تلك التي سبقته، بأنه يقدم تدريباً قتالياً هجومياً مع توفير الأسلحة. غير أن أكبر تحول في السياسة العسكرية الأمريكية تجاه إفريقيا هو السعي لإقامة قيادة عسكرية خاصة بإفريقيا ما تزال الولايات المتحدة تبحث عن دولة تستضيفها. وللولايات المتحدة نحو ١٠ برامج عسكرية في إفريقيا نذكر منها هنا تلك التي تؤثر على السودان والعالم العربي وهي: (٢)

أولاً: برنامج أمن الساحل والحدود الإفريقية،

شملت القتل وحرق القرى. (١) ولها في تشاد ١٢٠٠ جندي يقومون بدعم الرئيس دبي، وتقديم العون الاستخباري واللوجستي للقوات التشادية، وهناك تقارير غربية عن اشتراك القوات الخاصة الفرنسية في القتال ضد المتمردين التشاديين رغم نفي الحكومة الفرنسية لذلك. (٢)

لكن السياسة الفرنسية تجاه إفريقيا شهدت تحولاً نحو الاعتماد بدرجة أكبر على التدخل عبر العمل المتعدد المشترك، مع الإبقاء على الوجود العسكري المنفرد في المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية. ففرنسا مثلاً لها وجود مستقل في تشاد إلا أنها عملت على البقاء بشكل آخر على حدود تشاد الشرقية مع السودان ضمن قوات اليوفور بحجة حماية اللاجئين السودانيين.

(1) Johann Hari, "Inside France's Secret War," Independent, 5/10/2007.

(2) Andrew Hansen, "The French Military in Africa," Council on Foreign Relations. 8 February 2008.

(3) Daniel Volman, "Why America wants military HQ in Africa," New African. No. 469. January 2008. pp. 38-40.

له مع إذاعة بي بي سي أن أكثر من مليون شخص يتعرضون لتطهير عرقي، وأن القتال بين الميليشيات العربية المدعومة من الحكومة السودانية والجماعات المحلية تعمل وفقاً لسياسة الأرض المحروقة، والقيام بعمليات اغتصاب بصورة منتظمة.^(٢)

وأمر مجلس الأمن في قراره رقم ١٧٦٩ بإرسال قوة حفظ سلام قوامها نحو ٢٦ ألف شخص لوقف أعمال العنف وحماية المدنيين.

قوات اليوفور:

انتشرت قوات اليوفور على حدود السودان مع تشاد وإفريقيا الوسطى تحت ستار حماية اللاجئين، وقوامها ٣٣٠٠ جندي من ست وعشرين دولة أوروبية. وقد سعت فرنسا لجر الاتحاد الأوروبي لتكون القوات أوروبية الطابع؛ حيث يبلغ عدد الجنود الفرنسيين في القوة نحو ٢١٠٠ فرد. وقد وافق مجلس الاتحاد الأوروبي في ١٦ أكتوبر ٢٠٠٧م على نشر القوة العسكرية بعد أن تلقى تفويضاً من مجلس الأمن في قراره رقم ١٧٧٨ بنشر القوة.

ويكمن السبب الرئيس وراء نشر القوة في توفير الحماية لنظامي ديبي في تشاد وبوزيزيه في إفريقيا الوسطى، فهناك عدد من الجماعات المسلحة المناوئة للنظامين تتحرك في منطقة الحدود بين الدول الثلاث، مما أفرز حالة من الحرب والحرب المناوئة.^(٣)

كما أن الحكومة الفرنسية -التي لديها مصالح في تشاد- ترى أن أيّ تغيير في تشاد أو إفريقيا الوسطى سيأتي بأنظمة موالية للسودان، وبالتالي سيضر

(٢) انظر: هاني رسلان، «أزمة دارفور والانتقال إلى التدويل»، السياسة الدولية، المجلد ٢٩، العدد ١٥٨، أكتوبر ٢٠٠٤م، ص ٢٠١.

(3) Bjoern H. Seibert, African Adventure? Assessing the European Union's Military Intervention in Chad and the Central African Republic. MIT Security Program Working Paper, November 2007. P.9.

وهذا البرنامج يقدم آليات خاصة للدول الإفريقية لمساعدتها في حراسة موانئها وحدودها.

ثانياً: برنامج فائض الأسلحة، وقد استفادت منه عدد من الدول الإفريقية.

ثالثاً: القوة المشتركة المدمجة - القرن الإفريقي، ومقرها جيبوتي، وقامت بدور رئيس في دعم الغزو الإثيوبي للصومال في ٢٠٠٧م. وقد استخدمت القوة مرافق عسكرية في جيبوتي وإثيوبيا وكينيا لتهاجم قوات المحاكم الإسلامية في الصومال.

رابعاً: القوة المشتركة صمت الأزتيك، والتي تأسست في عام ٢٠٠٣م بواسطة القيادة الأوروبية وتحت قيادة الأسطول السادس. ومهمتها محاربة الإرهاب في شمال وغرب إفريقيا. وأنشئت القوة ضمن «مبادرة التصدي للإرهاب في منطقة الساحل»، والتي شملت تدريب قوات من تشاد والنيجر ومالي وموريتانيا، وإرسال نحو ألف جندي أمريكي للمنطقة.^(١) وتشير مناطق عمل القوة إلى ارتباطها الوثيق بمنطقة دارفور.

خامساً: اتفاقيات استخدام مرافق لمواقع التعاون الأمني مع عدد من الدول الإفريقية.

قوات الأمم المتحدة:

أضحى للأمم المتحدة وجود ضخم في السودان ذو أبعاد سياسية وعسكرية وإنسانية. ويتضح تغلغ الأمم المتحدة في الشأن السوداني في القرارات التي أصدرها مجلس الأمن حول السودان. ففي الفترة ما بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٧م أصدر المجلس نحو ١٣ قراراً مرتبطاً بالسودان. وكان منسق الأمم المتحدة الخاص بالسودان موكيش كابيلا قد وضع اللبنة الأولى للتدخل الأممي في أزمة دارفور. فقد ذكر في مقابلة

(1) Padraig Carmody, "Transforming Globalization and Security: Africa and America Post-9/11 Sep," Africa Today, Vol. 52, No. 1, 2005.p. 103.

محكمة الجنايات لآعباً في إدارة النزاع السوداني. ويهدف قرار المحكمة لإضعاف المؤتمر الوطني -الحزب الحاكم-، وبالتالي تغيير تركيبة الحكم في السودان.⁽¹⁾

ويقوم هذا السيناريو على افتراض أن أفضل خيار أمام البشير هو القبول بحكومة وطنية جامعة تضمن له ولأصحابه دوراً مستمراً مع قيام نوع من العدالة القائمة على مصالح محلية، وهذا سيكلفه إصلاحات كبيرة، ويتطلب أن يتخلى المؤتمر الوطني عن هيمنته المطلقة على السلطة. وإذا قُدِّر لهذا السيناريو النجاح، فإن مساعي تغيير تركيبة السلطة في السودان تكون قد حققت أهدافها بوسائل سياسية وقانونية بدلاً من الخسائر العسكرية.

تأثير التنافس الدولي على الموارد:

في غضون السنوات الماضية حصلت تطورات مهمة في مجال إنتاج النفط في إفريقيا؛ فقد تنامي دور إفريقيا كمصدر للطاقة في العالم، فالولايات المتحدة تستورد ١٥٪ من احتياجاتها النفطية من إفريقيا، وسيضعف إنتاج القارة من النفط في العقد القادم، كما سياتي إنتاجها من الغاز. وتواجه الولايات المتحدة منافسة من الصين ودول آسيوية أخرى في هذا الشأن، كما زادت دول أوروبية والبرازيل من استثماراتها كذلك، وتمثل الصين تحدياً كبيراً للولايات المتحدة، وتعمل شركات النفط الأمريكية الآن في تشاد والكاميرون وخليج غينيا.

ويرى تقرير لمجلس العلاقات الخارجية في نيويورك أن هناك حاجة لتشجيع انسياب طاقة موثوق به من

بمصالحها. وفي ١٤ يناير اتخذ مجلس الأمن قراره رقم ١٨٦١ الذي ينص على نشر قوات المنيوركات التابعة للأمم المتحدة (بعثة الأمم المتحدة في تشاد وإفريقيا الوسطى) لتحل محل قوات اليوفور الأوروبية.

من الآثار السلبية للوجود العسكري الأجنبي الكثيف داخل السودان وحوله هو تدويل القضايا السودانية، وبالتالي طغيان المصالح الأجنبية على المصالح الوطنية والقومية، وارتهان الإرادة الوطنية للخارج.

يضاف إلى ذلك عسكرة قضايا كانت بالأساس ذات طبيعة سياسية الأمر الذي يعني مزيداً من الاستقطاب والتصعيد العسكري. وأخيراً يؤدي الوجود العسكري الأجنبي إلى تعقيد الوصول لحلول سياسية عبر التفاوض، وذلك عبر الإيعاز للحركات المسلحة برفع سقفها التفاوضية؛ لأنها تفاوض في ظل وجود عسكري أجنبي.

المحكمة الجنائية الدولية:

عند التعرض لحاضر ومستقبل الأوضاع السياسية في السودان لا بد من تناول دور قرار محكمة الجنايات الدولية بتوجيه الاتهام للرئيس السوداني عمر حسن البشير بارتكاب جرائم حرب في دارفور.

ولقد تدرج قرار محكمة الجنايات الدولية، فقد بدأ أولاً بتوجيه اتهام لوزير سوداني هو أحمد هارون الذي شغل منصب وزير دولة بوزارة الداخلية، وعندما رفضت الحكومة السودانية تسليم هارون قرر مدعي المحكمة الجنائية أن يرفع سقف مطالبه باستهداف الرئيس الذي لا ينفصل قرار المحكمة عن السيناريوهات التي تُرسم الآن لتؤثر على مستقبله.

ولعل أوكامبو رجح أن توجيه الاتهام للرئيس البشير ربما سيكون الحدث الذي يؤدي لتعاون الخرطوم في تسليم المتهمين الآخرين، وفوق ذلك وأهم منه أن تكون

(1) Sharath Srinivasan, Dilemmas of Confrontation and Cooperation: Politics in Sudan during Ocampo v Bashir, Oxford Transitional Justice Research Working Paper Series. 18 July 2008
<http://www.csls.ox.ac.uk/otjr.php?show=currentDebate1>

٢٠٠٧م^(٢) والثاني عن مركز دراسات التنمية التابع لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي بعنوان: «نهضة الصين والهند: ماذا تحمل لإفريقيا» الصادر عام ٢٠٠٦م والذي ناقش اهتمام كل من الصين والهند بإفريقيا. ولقد اتضح هذا الاهتمام في القمم التي عقدها كل من البلدين حول آفاق التعاون بينهما وبين بلدان القارة. فقد أسفرت قمة منتدى التعاون الصيني الإفريقي في بكين في نوفمبر ٢٠٠٦م عن قيام شراكة استراتيجية بين الصين وإفريقيا.

يتضح من هذا التكاليف على الموارد الإفريقية أنها ستقع تحت سيطرة القوى الأجنبية الكبرى، وأن استغلالها ستحدده مصالح ومطامح تلك القوى. كما أن احتدام التنافس على الموارد سيجعل المنطقة عرضة للتدخلات الأجنبية وإقامة القواعد العسكرية، وربما الاحتلال العسكري، وما تجرته العراق منا ببعيدة.

المحور الرابع

المقترحات والتوصيات حول كيفية تعامل الأمة الإسلامية مع أزمات السودان

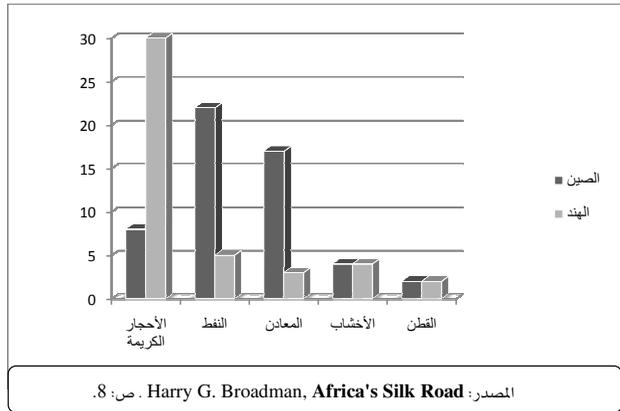
دور المنظمات والمؤسسات الشعبية:

بما أن أزمات السودان قد صارت همًا لعدد كبير من المنظمات غير الحكومية في مناطق مختلفة من العالم، وجرى تضخيم أحداث دارفور بواسطة منظمات غربية مثل منظمة «إنقاذ دارفور» التي تتخذ من الولايات المتحدة مقرًا لها، وامتهنت التحرك السياسي بواسطة تكرار الطرق على ما تسميه استمرار تدهور الأوضاع في دارفور؛ فإن الدراسة تقترح أن تقوم المنظمات الخيرية والإغاثية بالأدوار التالية:

أولاً: الوجود على الأرض، وتقديم الخدمات؛ حيث

إفريقيا. ويرى ضرورة القيام بترتيبات ترمي لتحوّل جيوسياسي في سياسة الطاقة الأمريكية، ويقترح أن تنشئ الولايات المتحدة منتدى للطاقة الإفريقية على المستوى الوزاري أو الوزاري الفرعي، يعمل على تشجيع التعاون الإقليمي، ومناقشة قضايا الأمن والنقل والتسويق. وعلى الولايات المتحدة تعزيز وجودها الدبلوماسي في الدول المنتجة للنفط بأن تكون سياستها موثوقًا بها ومسئولة ليس عن الاستثمار فقط، وإنما تهتم أيضًا بالاستخدام المنضبط لعوائد النفط، ويجب تقديم العون العسكري لدول خليج غينيا لتحسين أمن الساحل، وتطوير برامج الأمن البحري الإقليمي^(١).

شكل رقم (1) يوضح تزايد واردات الصين والهند من بعض الموارد



أما بخصوص الصين والهند فإن كليهما تتجه، بسبب النمو الاقتصادي المتسارع، إلى إفريقيا؛ بحثاً عن الموارد والأسواق، وتقوية الروابط التجارية (انظر الشكل رقم: 1).

ويعكس تقريران صدرا في الفترة الماضية- الأول عن البنك الدولي بعنوان: «طريق حريير إفريقيا: تخوم الصين والهند الاقتصادية الجديدة» صدر عام

(2) Harry G. Broadman, Africa's Silk Road: China and India's New Economic Frontier. Washington, D.C.: The World Bank. 2007.

(1) Council on Foreign Relations, More Than Human - tarianism: A Strategic US Approach Toward Africa. N.Y. 2006.

العربية مثل الاتحادات والنقابات في ترقية اهتمام الشارع العربي والإسلامي وفي تقديم الخدمات، ولبعض هذه المنظمات نشاط في الساحة السودانية -مثل اتحادات الأطباء العرب، والمحامين العرب، وغيرها من النقابات العمالية - وهذا يحتاج إلى تطوير وتوسيع.

الدور الرسمي:

يأتي دور الحكومات والمؤسسات الرسمية مكملاً للدور الشعبي، ويبرز الدور الرسمي بصورة جلية في ساحات المنظمات الدولية التي تُطرح فيها قضايا السودان، وهنا يجب على الحكومات العربية والإسلامية مناصرة هذه القضايا، والسعي في عدم تدويل أزمات السودان.

ويمكن للمنابر الإقليمية العربية والإسلامية، مثل: منظمة المؤتمر الإسلامي، وجامعة الدول العربية أن تتسق مع نظيراتها في الاتحاد الإفريقي، وحركة عدم الانحياز لإسهام في تبني حل الأزمات السودانية.

ومن أمثلة ما يمكن أن يؤديه الدور الرسمي: المشاركة في قوات حفظ السلام، فالحكومة السودانية تصرّ على أن تتكون القوات من دول إفريقية، وهنا يمكن أن يكون لدول شمال إفريقيا العربية ودول غرب إفريقيا الإسلامية إسهام في تكوين هذه القوات.

دور الإعلام:

مثل الإعلام، بوسائله المختلفة، الحلبة الأهم في تشكيل وعي وإدراك ما يدور في السودان لكل العالم. وعبر وسائله المختلفة تبلورت رؤى وقناعات، وسادت فيه مصطلحات مثل الجنجويد، والإبادة الجماعية، والتطهير العرقي، وعرب وأفارقة.

إن وجود المنظمات العربية والإسلامية ضعيف في السودان، فعلى سبيل المثال توجد نحو ١١٨ منظمة عربية تعمل في دارفور، في مقابل ١٣ منظمة خيرية وإغاثية عربية وإسلامية.^(١)

لذا فإن زيادة عدد المنظمات ضرورة. وللمنظمات العربية والإسلامية ميزة على المنظمات الغربية؛ لأنها تشارك مع المواطن السوداني في دارفور في قواسم حضارية وثقافية عديدة.

ثانياً: التشبيك، ويشير إلى ربط منظمات الإغاثة

العربية والإسلامية مع بعضها البعض. وما يلاحظه الناشطون في مجال الإغاثة الإسلامية أن قدرات التشبيك والتواصل بين منظماتهم محدودة. ويمكن التشبيك المنظمات من توجيه مواردها بكفاءة أكبر، كما يمكنها من إسماع صوتها بصورة أفضل في المنابر والمؤسسات الدولية. وقدرات التشبيك ضعيفة في الحالة السودانية.

ثالثاً: التنوع في الخدمات المقدمة، ويشير إلى أهمية أن لا ينحصر أداء الخدمات في المهام الإنسانية التقليدية مثل توفير الغذاء والدواء والسكن والملبس، ولكن بالإضافة لذلك تقدم خدمات إرشادية ودعوية تبصر المستفيدين من الخدمة بالتمسك بقيم الرحمة والتكافل، وتؤكد على معاني الأخوة والتسامح. ومما يلاحظ على العمل الإغاثي الحالي في دارفور ضعف الاهتمام فيه بالتنسيق الشعبي.

وهناك دور كبير يمكن أن تقوم به المنظمات الفئوية

(١) محمد جمال عرفة، «منظمات الإغاثة الغربية في دارفور.. حقائق وأرقام»، إسلام أون لاين:

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout&cid=1236509078968

ونتيجة لمحدودية الإعلام السوداني، وعدم قدرته على عكس حقيقة ما يحدث داخل البلاد، تبرز أهمية الدور الذي يمكن أن يقوم به الإعلام العربي والإسلامي في نقل الأخبار والأحداث كما تقع دون إضافة أو نقص.

وقد كتب مارك جوستافسون الباحث في جامعة أكسفورد عن نشاط منظمة «إنقاذ دارفور» ذاكراً أن الحرب في دارفور تعد من أبرز النزاعات التي أسّيت فهمها في التاريخ الحديث؛ وذلك لأن حملات النشاط غيّرت طابعها الحقيقي، وقدمتها على نحو مثير من أجل لفت الانتباه وجذب الاهتمام من أجل توسيع الحركة.^(١)

وقد كانت هناك تجربة جيدة وناجحة قامت فيها مجموعة من القنوات التلفزيونية العربية بنقل حي مباشر مع تلفزيون السودان القومي عن أوضاع دارفور.

كما إن لوسائل الإعلام العربية والإسلامية دوراً آخر يتمثل في تبصير الأمة بالمخططات التي ترمي لتفتيت البلاد، وتأثير ذلك على آمال كثير من الشعوب المسلمة في تحقيق الوحدة الكلية. وحتى تتمكن وسائل الإعلام العربية والإسلامية من القيام بهذه الواجبات لا بد من تكثيف وجودها على الساحة السودانية، وذلك عبر فتح مكاتب لها في السودان؛ حيث إن الوجود الإعلامي العربي والإسلامي لا يزال محدوداً.

(١) مارك جوستافسون، «الإبادة» في دارفور.. تحريف وتهويل!، نقلاً عن الاتحاد ٨ سبتمبر ٢٠٠٩م بترتيب خاص مع خدمة «كريستيان ساينس مونيتور».

<http://www.alittihad.ac/details.php?id=27323>

معلومات إضافية

الأنشطة العسكرية الأمريكية في إفريقيا

ترجع بدايات الأنشطة العسكرية الأمريكية في إفريقيا إلى ما يسمى بـ«الحروب البربرية» التي بدأت عام ١٨٠١م، ولكن إفريقيا لم تدمج في هيكل القيادة العسكرية الأمريكية حتى عام ١٩٥٢م عندما أُضيفت العديد من دول شمال إفريقيا إلى القيادة الأوروبية (إيوكوم).

ومنذ بداية الأربعينيات من القرن الماضي حتى عام ١٩٧١م احتفظت الولايات المتحدة بأربعة آلاف جندي في إحدى القواعد الجوية بالقرب من مدينة طرابلس الليبية، وكذلك في عدة قواعد أخرى أصغر بالمغرب، ومع مطلع العقد الأخير من القرن المنصرم تمركز نحو ٢٥ ألفاً من القوات الأمريكية في شرق إفريقيا كجزء من قوات الأمم المتحدة التي تقوم بمهام «إنسانية» في الصومال.

وظلت البلدان الإفريقية تتوزع بين ثلاث قيادات أمريكية، وهي:

١- القيادة المركزية (كينتكوم)، وتشمل مصر والسودان، وإريتريا وإثيوبيا، وجيبوتي والصومال، وكينيا وسيشل.

٢- القيادة الباسيفيكية (باكوم) ويقع ضمن اختصاصاتها مدغشقر والمحيط الهندي.

٣- القيادة الأوروبية (إيوكوم) وهي مسئولة عن باقي الدول الإفريقية وعددها ٤١ دولة.

ولكن في السادس من فبراير ٢٠٠٧م أعلن وزير الدفاع الأمريكي «روبرت جيتس» أمام لجنة التسليح في مجلس الشيوخ الأمريكي أن الرئيس «بوش» اعتمد قراراً بإنشاء قيادة عسكرية أمريكية جديدة للقارة الإفريقية، بدلاً من الوضع الذي يقسم القارة إلى ثلاث قيادات عسكرية، وهي القيادة التي عُرفت باسم «أفريكوم» AFRICOM كاختصار لعبارة Africa Command، معتبراً أن (أفريكوم) ستجعل القوة العسكرية الأمريكية أكثر فاعلية في ممارسة نشاطاتها عبر القارة الإفريقية.

- يوجد ٢٠٠٠ جندي أمريكي في معسكر ليمونير بدولة جيبوتي -القاعدة الأمريكية الوحيدة في إفريقيا- يعملون تحت سلطة القوات المشتركة في منطقة القرن الإفريقي، وهي القوات التي أنشأتها القيادة المركزية (كينتكوم) عام ٢٠٠٢م بدعوى الحد من «النشاطات الإرهابية» في شرق إفريقيا، والبحث عن «مقاتلي القاعدة» في الصومال.

- زادت المشاركة الأمنية الأمريكية بصورة ملحوظة منذ عام ٢٠٠١م، وطرحت مبادرة الساحل والصحراء عام ٢٠٠٢م، والتي تضم رؤساء الأركان في كل من: الجزائر وتونس، والمغرب وموريتانيا، والسنغال ونيجيريا، ومالي والنيجر وتشاد، وتهدف إلى دعم التعاون بين هذه الدول في مجال «مكافحة الإرهاب».

- شارك نحو ألف جندي أمريكي في تدريبات عسكرية «للتصدي للإرهاب» في الصحراء الإفريقية، وهي أضخم عملية للولايات المتحدة في القارة السمراء منذ الحرب العالمية الثانية.

- في يناير ٢٠٠٧م قامت الطائرات الأمريكية بقصف مناطق في جنوب السودان بدعوى أنها تأوي بعض أعضاء تنظيم القاعدة.

- في الأول من أكتوبر ٢٠٠٨م انطلق النشاط الفعلي للقيادة العسكرية الأمريكية لإفريقيا «أفريكوم».

- تشمل دائرة تدخل «أفريكوم» ، المؤلف من ألف عنصر موزعين على ثلاث قيادات فرعية، كامل القارة الإفريقية (عدا مصر التي تتبع للقيادة المركزية في ميامي)، إلى جانب جزر في المحيط الهندي مثل سيشيل ومدغشقر وأرخبيل القمر.

- تتولى «أفريكوم» متابعة تنفيذ البرامج المتعلقة بالأمن والاستقرار في القارة الإفريقية التي كانت وزارة الخارجية تُشرف على تنفيذها، وللولايات المتحدة في هذين المجالين حزمة من برامج التعاون العسكري مع بلدان شمال إفريقيا ومنطقة الصحراء، نذكر منها ثلاثة برامج رئيسة على الأقل هي:

أولاً: تدريب القوات على حفظ السلام في إطار برنامج «أكوتا» للتدريب والمساعدة.

ثانياً: «أيمت» أي برنامج التدريب والتعليم العسكري الدولي.

ثالثاً: البرنامج الرئاسي لمكافحة الإيدز. وتُقدر موازنته بأكثر من ١٨ مليار دولار على مدى خمسة أعوام، لكن هذه البرامج قابلة للمراجعة في ضوء ضغوط الأزمة المالية الحالية على الموازنة الفيدرالية.

- يُقدم رئيس قيادة «أفريكوم» تقاريره مباشرة إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية؛ أسوة برؤساء القيادات الإقليمية الخمس الأخرى في العالم، وتضم قيادة «أفريكوم» مساعداً للقائد العام مختصاً في العمليات العسكرية، ومساعداً للشئون المدنية.

- ستكون «أفريكوم» آلية أساسية في إدارة المناورات الدورية والمنتظمة بين قوات من البلدان المغاربية وقوات أمريكية، وهي مناورات تُجرى عادة في البلدان المُطلّة على الصحراء الكبرى التي تعتبرها واشنطن مسرح عمليات «القاعدة». وستُشرف «أفريكوم» في المستقبل على تلك المناورات وتُخطط لها وتُوطئها.

- رسمياً تُعتبر «أفريكوم» من المنظور الأمريكي موجهة بالدرجة الأساسية ضد الأخطار التي يمثلها تنظيم «القاعدة». وهو ما ظهر في التصريحات التي أدلى بها الجنرال وليم وارد بعد تسميته في منصبه الجديد قائداً لـ«أفريكوم» أن الإدارة الأمريكية تعتبر منطقة الشمال الإفريقي والساحل والصحراء مُعرضة لتهديدات «القاعدة» وهجمات. وبحسب وارد فإن المهمة المركزية لـ«أفريكوم» التي رُصدت لها موازنة سنوية تتراوح بين ٨٠ و ٩٠ مليون دولار، تتمثل في «ضرب قدرة المتطرفين المسلحين على قتل المدنيين الأبرياء أو إصابتهم بجروح» طبقاً للطرح الأمريكي. وفي هذا السياق أوضح وزير الدفاع الأمريكي روبرت جيتس أن «أفريكوم» ستمكن الولايات المتحدة «من أن تكون لها نظرة متماسكة وأكثر فاعلية في إفريقيا على أنقاض الرؤية الحالية التي هي من مخلفات الحرب الباردة».

أما مساعدته تيريزا والن فاعتبرت في مقال منشور على موقع القيادة الإفريقية أن «أفريكوم» ستكون الجزء الأكثر بروزاً من التحركات الأمريكية لتعزيز العلاقات في الساحة الإفريقية. واعتبرتها أهم أداة لتقديم العون الأمريكي للبلدان الإفريقية في المجالات العسكرية وغير العسكرية أيضاً. ومما أورده موقع «أفريكوم» على

شبكة الإنترنت أن هذه القيادة ستؤمن مناخاً مضموناً وآمناً للسياسة الأمريكية في إفريقيا بالتعاون مع وكالات حكومية وشركاء دوليين.

- سعت الولايات المتحدة طيلة الأشهر الثمانية عشرة التي استغرقتها التحضير لإطلاق «أفريكوم» لإقناع البلدان المغاربية الخمسة وبلدان أخرى مُطلّة على الصحراء الكبرى باستضافة مقر القيادة على أراضيها. إلا أن تلك الجهود التي قام بها مسئولون مدنيون وعسكريون أمريكيون جالوا في عواصم المنطقة أكثر من مرة، لم تُكلل بالنجاح.

وبرهن إخفاق المساعي الأمريكية لدى الدول المغاربية، وخاصة الجزائر وموريتانيا، على حرج الدول المعنية من استضافة قيادة تثير من المشاكل أكثر مما تجلب من الفوائد، خصوصاً في ظل رئيس أمريكي منتهية ولايته. وكانت رئيسة ليبيريا إلين جونستون سيرليف هي الزعيم الإفريقي الوحيد الذي رحب باستضافة مقر قيادة «أفريكوم» في بلده، لكن الأمريكيين هم الذين تحفظوا على ذلك، ربما لبعدهم عن مركز الدائرة التي تهمهم، وتم اختيار شتوتجارت الألمانية مقراً لهذه القيادة.

المصادر:

- جاب شاينمان، «أفريكوم».. قيادة عسكرية أمريكية جديدة في إفريقيا، ترجمة: أحمد عاطف، موقع إسلام أون لاين، انظر الرابط:

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout&cid=1184649149570#

- رشيد خشانة، القيادة الأمريكية لإفريقيا «أفريكوم»، مركز الجزيرة للدراسات، انظر الرابط:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/FC22A88A-0C4B-43C9-9C3D-9896E9F22DAC.htm>

